# أثر الإصلاحات الهيكلية في عجز الحساب الجاري في الأردن للمدة 1990- 2010

أ.م.د.قصي الجابري* غيداء جعفر الزبيدي**


## المستخلص :

إن الإصلاحات الاقتصادية التي اقترحها صندوق النقد والبنك الدوليين ، لم تحقق الرخاء والرفاهية الاجتماعية في البلدان التي طبقتها، وإنما أسهمت في تفكيك هياكلها الاقتصادية القائمة وزيادة البطالة وإشاعة الفقر بين سكانها ، فمن الناحية الاقتصادية ، تقلص الأنفاق التنموي العام في الثمانينات ، عقب أزمة المديونية، مما كان له آثار مدمرة في البني الأساسية . كما أن الدول النامية لم تعد قادرة على خلق فرص عمل كافية لاستيعاب العدد المتزايد من القوى العاملة، في حين أن معالجة أزمة البطالة المستفحلة والقضاء على الفقر يتطلب مستويات من الاستثمار لا تستطيع توفيرها ، وينطبق هذا بصورة خاصة على جوانب التنمية البشرية، حيث أدت سياسات التكييف إلى تحجيم آفاقها وبالتالي أصبح من اللازم تغيير تلك البرامج بصورة جذرية .

مما تقدم تحاول هذه الدراسة الوقوف على تلك المشاكل في الأردن في محاولة معرفة تأثير تلك السياسات التي اتبعتها الاردن على الحساب الجاري باعتباره ممثلا عن ميزان المدفوعات كونه يمثل الحساب الاهم فيه ليعبر عن التوازن الخارجي . إذ تم اختيار هذه الدولة لعرض تجربتها في الآصلاح الآقتصادي وانعكاس ذلك على أوضاع التوازن الخارجي منسبين هذا الاختيار على وفق الاتي :-

- كون الأردن بلد غير نفطي .
- ارتفاع حجم المديونية الخارجية وخدمة الدين فيها.
- اعتمدت سياسة اصلاح اقتصادية وفق رؤية صندوق النقد والبنك الدوليين (IMF ، WB).
- شدة حساسية الأقتصاد الاردني للتغيرات الخارجية تبعاً لسعة انفتاحه .

ينطلق البحث من فرضية فحواها الآتي :

على الرغم من تبني الاردن لبرامج التصحيح والتكييف الهيكلي المدفوعة من المؤسسات الدولية (WB ، IMF) ، إلا أنها لم تستطع معالجة الاختلالات الاقتصادية وبالتالي استمرار المديونية الخارجية وهو ما انعكس سلباً في زيادة عجز الحساب الجاري .

تتضمن حدود البحث المدى الزماني و الممتد من المدة 1990 -2010 م وقد تم اختيار هذه المدة تماشيا مع فترة سياسات الإصلاح الإقتصادي في الأردن .

يتكون البحث من مقدمة وثلاثة فصول فضلاً عن الاستنتاجات والتوصيات. تناول الفصل الأول الإطار النظري للإصلاح الإقتصادي ، فيما خصص الفصل الثاني لدراسة واقع الاقتصاد الأردني والسمات الرئيسة لبرنامج الإصلاح الاقتصادي المعتمد في حين جاء الفصل الثالث ليتناول قياس وتحليل الآثار الاقتصادية لسياسات الإصلاح الإقتصادي على الحساب الجاري في الاقتصاد الاردني .

توصل البحث الى ان سياسات الاصلاح الاقتصادي أدت الى زيادة عجز الحساب الجاري نتيجة للحاجة لزيادة الاستثمارات لتمويل عملية التنمية في ظل ضعف القاعدة الانتاجية .

## *Abstract*

*The economic reforms proposed by the IMF and the World Bank, did not achieve prosperity and social welfare in countries that applied them , but they contributed in dismantling the economic structures and increased*


* الجامعة المستنصرية / كلية الادارة والاقتصاد .

** باحثة .

مقبول للنشر بتأريخ 2013/3/5

*unemployment and poverty. The Decreasing public development spending in the eighties, after the debt crisis , had a Negative impact on infrastructure. while the developing countries are no longer able to create enough jobs to absorb the increseceing number of workforce, while addressing the deepening unemployment crisis and poverty requires levels of investment cannot be provided by these countries.*

*This study attempts to identify those problems in Jordan trying to figure out the impact of those policies Followed by Jordan on the current account as a representative of the balance of payments because it represents the most important account in which to express external balance, this state has been selected to present Jordan's experience in economic reform and its impact on the conditions of the external balance accordingto:*

- *The fact that Jordan is a non-oil country.*
- *Jordan Suffered from increasing in external debt and debt service.*
- *Jordan adopted the economic reforms policy according to WB, IMF programes*
- *The sensitivity of the Jordanian economy to external changes depending on the capacity of its openness.*

*The search Hypothesis includes the following:*

*Although the Jordan adopted the reform and structural adjustment policy suggested by International institutions (WB, IMF), but it could not deal with economic imbalances and thus the external indebtedness is continued, which reflected negatively on the increase in the current account deficit, the search term Includes duration period (1990 -2010) which means the period of the economic reform policies in Jordan.*

*The search consists of an introduction and three chapters as well as the conclusions and recommendations. The first chapter discusses the theoretical framework of economic reform, while the second chapter is devoted to the study of the reality of the Jordanian economy and the main features of the economic reform program adopted while the third chapter deals with measurement and analysis the economic effects of economic reform policies on the current account in the Jordanian economy .The research found that the economic reform policies led to the increase of the current account deficit as a result of the need to increase investment to finance the development process in light of the weakness of the local productivity.*

## المقدمة :-

إن غياب مفهوم إستراتيجية التنمية الشاملة بمفهومها الحديث المستند إلى التنمية البشرية و التنمية المستديمة ، وسيادة المفهوم التقليدي للتنمية المعتمد على الاستثمار في رأس المال الثابت والدفعة القوية والتحديث ، ادى الى ضعف تجارب التنمية في جميع الدول العربية وجعلها تعاني من عوامل ضعف متمثلة في غياب المشاركة الشعبية، وعجز سياسة إحلال الاستيرادات وسياسة دعم الصادرات من ان تستند إلى خطة طويلة الأمد وتكاملية، مما انعكس في عجز الاقتصادات العربية عن امتصاص صدمة التحولات غير المواتية

في الاقتصاد العالمي أوائل الثمانينات و بالتالي ترسيخ علاقات التبعية للخارج التي كرستها أنماط التنمية وأسلوب الحكومات في الأنفاق العام وفي الإدارة ، وأصبحت المديونية الخارجية قيدا جديدا على إرادتها وقدرتها التنموية ، مما جعل بعض الدول العربية شأنها شأن الدول النامية المدينة تخضع لتوجيهات وضغوط المؤسسات المالية والدول الكبرى حيث التزمت ببرامج الإصلاح الهيكلي المعدة من قبل تلك المؤسسات وعدّته على وفق رؤيتها نموذجاً صالحاً لكل زمان و مكان.أن الوصفات العلاجية التي قدمتها اتفاقية (بريتون وودز) لغرض معالجة الأوضاع الاقتصادية للبلدان النامية، تهدف من خلالها إخضاع هذه البلدان لتلك المؤسسات المالية الدولية وجعلها أداة منفذة لاوامرها، مستجيبة لمطالبها ، انعكس ذلك في سلب إرادتها الوطنية وتفاقم مشاكلها الاقتصادية والاجتماعية المتمثلة بالفقر والبطالة والمرض والتخلف بحيث أصبحت لا تقوى بمفردها على معالجة هذه المشاكل ، كونها مكبلة بقيود والتزامات مفروضة عليها من المؤسسات المالية الدولية ، كالديون وفوائدها التي أخذت تأكل الفوائض التجارية المتحققة التي تذهب لتسديد التزامات خدمة الدين ، وقد وقعت العديد من البلدان النامية ومنها الاردن في ما يسمى بفخ المديونية حيث إن الإصلاحات الاقتصادية التي اقترحها صندوق النقد والبنك الدوليين لم تؤد إلى تحقيق الرفاهية الاجتماعية في البلدان التي طبقتها، وإنما أسهمت في تفكيك هياكلها الاقتصادية القائمة وزيادة البطالة وإشاعة الفقر بين سكانها فتقليص الأنفاق التنموي العام في الثمانينات ، عقب أزمة المديونية، كان له آثار مدمرة في البنية الأساسية ، كما أن الدول النامية لم تعد قادرة على خلق فرص عمل كافية لاستيعاب العدد المتزايد من القوى العاملة، في حين أن معالجة أزمة البطالة المتزايدة والقضاء على الفقر يتطلب مستويات من الاستثمار لا تستطيع توفيرها ، لذا أصبح من اللازم تغيير تلك البرامج بصورة جذرية .

مما تقدم تحاول هذه الدراسة الوقوف على تلك المشكلات في الأردن في محاولة معرفة تأثير تلك السياسات التي اتبعتها الاردن على الحساب الجاري باعتباره ممثلا عن ميزان المدفوعات كونه يمثل الحساب الاهم فيه ليعبر عن التوازن الخارجي . اذ تم اختيار هذه الدولة لعرض تجربتها في الآصلاح الآقتصادي وانعكاس ذلك على اوضاع التوازن الخارجي معللين هذا الاختيار على وفق الاتي :-

- كون الاردن بلد غير نفطي .
- ارتفاع حجم المديونية الخارجية وخدمة الدين فيها.
- اعتمادها سياسة اصلاح اقتصادية وفق رؤية صندوق النقد والبنك الدوليين (IMF ، WB).
- شدة حساسية الاقتصاد الاردني للتغيرات الخارجية تبعاً لسعة انفتاحه .

## أهمية البحث :-

تكمن اهمية البحث في محاولته ايجاد تحليلا للآثار المحتملة لسياسات الاصلاح الهيكلي على التوازن الاقتصادي الخارجي في الاردن ومدى مساهمتها في تحقيق اختلالاً خارجيا تمثل في زيادة عجز ميزان المدفوعات فضلاً عن ارتفاع معدل المديونية الخارجية و تعميق حدة التبعية للخارج .

## مشكلة البحث :-

هناك ضغوط كبيرة تتعرض لها اقتصادات البلدان النامية من الخارج تتمثل بالاندفاع الكبير لأفكار الليبرالية الجديدة التي تحملها المؤسسات الدولية على وفق مشروطيتها، لذلك فإن هذه البلدان ومن بينها الأردن تعيش تحدياً مزدوجاً يتمثل في الآتي :-

- الضعف الداخلي للمؤسسات المالية و النقدية .
- ضعف قدرتها على تكييف السياسات الاقتصادية في ضوء الضغوط الخارجية ووفق ظروفها ومصالحها الوطنية لتحقق أهدافها من الإصلاح الإقتصادي .

## فرضية البحث :-

ينطلق البحث من فرضية فحواها الآتي :

على الرغم من تبني الاردن لبرامج التصحيح والتكييف الهيكلي المدفوعة من المؤسسات الدولية (WB ، IMF ،الا انها لم تستطع معالجة الاختلالات الاقتصادية وبالتالي استمرار المديونية الخارجية وهو ما انعكس سلباً في زيادة عجز الحساب الجاري .

## هدف البحث :-

يهدف البحث الى تحقيق الاتي:-

- التعريف ببرامج الإصلاح الإقتصادي المدعومة من صندوق النقد والبنك الدوليين ودراسة أهم الأهداف والمبررات لهذه البرامج.
- قياس و تحليل الآثار الاقتصادية لبرامج الإصلاح الإقتصادي على التوازن الخارجي في الاردن.

- تقييم آثار هذه البرامج على الاقتصاد الاردني والنتائج التي توصلت إليها الاردن بعد تطبيقها لهذه البرامج .

## منهجية البحث :-

لقد تم الاعتماد على الاسلوب الاستقرائي ( التطبيقي) وذلك من خلال استقراء البيانات الاحصائية وكذلك أعتمادالقياس الاقتصادي لاختبار صحة الفرضية .

## حدود البحث :-

تتضمن حدود البحث المدى الزماني و الممتد من المدة 1990 -2010 م وقد تم اختيار هذه المدة تماشيا مع المدة التي تضمنت سياسات الإصلاح الإقتصادي في الاردن .

## هيكلية البحث :-

لغرض التحقق من فرضية البحث فقد تكون البحث من ثلاث فقرات فضلاً عن الاستنتاجات والتوصيات. تناولت الفقرة الأولى الإطار النظري للإصلاح الإقتصادي ، فيما خصصت الفقرة الثانية لدراسة واقع الاقتصاد الأردني والسمات الرئيسة لبرنامج الإصلاح الاقتصادي المعتمد في حين جاءت الفقرة الثالثة لتتناول قياس وتحليل الآثار الاقتصادية لسياسات الإصلاح الإقتصادي على الحساب الجاري في الاقتصاد الاردني .

## 1.رؤى في سياسات الأصلاح الاقتصادي

### أ-الاصلاح الاقتصادي : المفهوم والفلسفة

الاصلاح كلمة في اللغة العربية تعني جعل الشيئ اكثر صلاحا [1]، يقابلها في الانكليزية (Reform) اي اعادة التشكيل او التعديل في الاتجاه المرغوب فيه . ويعرف الاصلاح المالي بانه مجموعة من الاجراءات التي تتناول زيادة دور قوى السوق في تحديد اسعار الفائدة وتخصيص الائتمان وتحديد الاتجاه العام للوساطة المالية بهدف تحسين كفاءة النظام المالي واستقراره [2].

ويشير الأصلاح الاقتصادي إلى أطلاق آليات السوق من خلال الجهود الفردية ومبادرات القطاع الخاص وتوسيع نطاق

المنافسة والعمل على سحب أو رفع تدخل الدولة بشكل تدريجي وصولاً إلى نظام أقتصادي حر [3]. وبين آخرون أن سياسات الأصلاح تفرض تحديات جديدة على الدولة تفقدها العديد من وظائفها ، لذا عليها أن تبحث عن أدوار ومهام جديدة مما يؤدي إلى تراجع دور الدولة وهو في الحقيقة ليس تراجعاً بقدر ما هو اعادة صياغة العلاقة بين الاقتصاد والسياسة إذ تعطي استقلالية أعلى لآليات النشاط الاقتصادي الحر مع أنحسار محدد لتدخل الدولة في هذه الآليات)[4].

كما يرى آخرون أن الأصلاح الاقتصادي يعني أطلاق حرية الملكية الخاصة بعد أن كانت مقيدة وأطلاق حرية رأس المال في النمو سواء كان محلياً أو أجنبياً ومن ثم أطلاق حرية قوانين الرأسمالية في العمل وبخاصة قوانين تركّز وتمّركز الثروة [5].

لذا يمكن ان ينظر إلى الأصلاح الاقتصادي على أنه حزمة من السياسات تعمل على جعل النفقات المحلية متناغمة مع ماهو متاح من موارد وذلك من خلال أيجاد توافق بين السياسات المالية و النقدية والتجارية وسعر الصرف لضمان وجود طلب كلي يتلائم وتركيبة العرض الكلي باعتماد إجراءات تعمل على تحفيز قطاعات السلع والخدمات فضلاً عن اعتماد سياسات تهدف إلى تحسين الكفاءة في استخدام الموارد من خلال ازالة التشوهات في الاسعار وتعزيز المنافسة وتخفيف السيطرة الادارية ومِن ثَمَّ أستعادة التوازن المالي داخلياً وخارجياً والحد من الضغوط التضخمية وأزالتها وتقوية وضع ميزان المدفوعات وأستعادة الجدارة الأئتمانية التي تتطلب أجراءات لضمان النمو القابل للاستمرار بتخفيض البطالة ، فضلاً عن سياسات الاستقرار الاقتصادي والأصلاحات التي تهدف إلى تحسين تخصيص الموارد ورفع كفائتها على المدى المتوسط والطويل.

---

(1) امين منظور ، لسان العرب ، دار الكتاب الحديث ، القاهرة ،2002 ،ص 374.

(2) ميكائيل دولي ، دونالد ماتيسون ، التحرر المالي في البلدان النامية ، مجلة التمويل والتنمية ، صندوق النقد الدولي ، 1987 ، ص 13.

(3) عبده محمد فاضل الربيعي ، الخصخصة وأثرها على التنمية في الدول النامية ، مكتبة مدبولي ، القاهرة ، 2004 ، ص160

(4) محمد توهيل عبد أسعيد ، هذه هي العولمة المنطلقات المعطيات الآفاق ، الطبعة الأولى ، مكتبة الفلاح ، الكويت ، 2002 ، ص326 .

(5) فؤاد مرسي ، هذا الانفتاح الاقتصادي ، الطبعة الثانية ، دار الوحدة للطباعة والنشر ، بيروت ، 1980 ، ص5.

ويمكن تصنيف البرامج الأصلاحية من حيث الطبيعة الاقتصادية إلى إصلاحات اقتصادية كلية وإصلاحات اقتصادية جزئية ، أما من حيث السياسات فتصنف إلى سياسات جانب الطلب وأخرى بجانب العرض ، ومن حيث الأهداف المتوخاة تصنف إلى أجراءات الاستقرار الاقتصادي وأجراءات النمو وتحقيق الكفاءة الاقتصادية ، أما من حيث المدة الزمنية فأنها تصنف إلى سياسات قصيرة الأجل وأخرى طويلة الأجل ولكن الشائع في الأوساط الاقتصادية تصنيف هذه البرامج إلى حزمتين برامج التثبيت أو الاستقرار الاقتصادي أشارةً إلى العامل الداخلي الذي يخص إجراءات الحكومة المعنية بالأصلاح داخل الدولة بقصد أحداث حالة الاستقرار في الاقتصاد الوطني وبرامج التكييف الهيكلي أشارةً إلى تحقيق التوازن الخارجي من حيث التأثير في اسعار الصرف و تدهور شروط التبادل التجاري[6]. لذا سنركز في هذه الفقرة على مصطلح التثبيت الاقتصادي والتكييف الهيكلي التي تناولتها سياسات الصندوق والبنك الدوليين انسجاماً مع هدف البحث .

## اولا - برامج التثبيت الاقتصادي Economics stabilization programs :

تقع مسؤولية هذه البرامج في التصميم والأعداد والمتابعة على عاتق صندوق النقد الدولي وتكون من أختصاصه حيث يهتم الصندوق بأفكار التثبيت الاقتصادي وإجراءاته في الدول النامية لوقوع هذه الأفكار في أطار مهماته الوظيفية ويعتمد في تصميم هذه البرامج على النظرية الكلاسيكية الجديدة لميزان المدفوعات New-classical Economic Theory والتي تستند إلى تحليل الصلة القائمة بين تراكم الديون ومشكلاتها والتعديلات الضرورية في هيكل الاقتصاد لتعديل ميزان المدفوعات والموازنة العامة والحفاظ على قيمة العملة المحلية من التدهور ، ولتحقيق هذه الغاية يتم الاعتماد على التحكم في الطلب الكلي (الاستثماري والاستهلاكي) فتعمل على تقليصه وجعله متوازناً مع الناتج المحلي للوصول إلى الاستقرار الاقتصادي في الأجل القصير[7].

لذا نستطيع القول ان برامج التثبيت الاقتصادي تعرف على ( أنها حزمة من السياسات تهدف إلى ازالة الأختلال بين اجمالي العرض المحلي والطلب المحلي وما يترتب على ذلك الأختلال من عجز في ميزان المدفوعات وارتفاع المستوى العام للاسعار حيث تسعى تلك السياسات إلى أحداث حالة من التوفيق بين الموارد المتاحة والأحتياجات وعلى النحو الذي يؤدي إلى تحقيق نتائج مرغوبة لميزان المدفوعات وتقليل الضغوط على مستويات الاسعار المحلية)[8] ، و تتضمن هذه البرامج مجموعة من الأجراءات تسهم في معالجة الاختلالات الاقتصادية المتعددة مثل العجز في ميزان المدفوعات ، عجز الموازنة العامة ، تدهور قيمة العملة الوطنيه ، التضخم المحلي ، من خلال خفض الطلب الكلي و جعله متوازناً مع اجمالي الناتج المحلي (توازن العرض والطلب) وتسمى هذه السياسات أو الأجراءات بسياسات أدارة الطلب ( Demand management policies) كونها تهتم بأدارة الطلب المحلي الاجمالي بحيث يتوافق مع الناتج المحلي الاجمالي وتدفقات الموارد من الخارج[9].

عليه يمكننا القول بأن العجز في الحساب الجاري يحصل نتيجة للزيادة الحاصلة في الطلب الكلي مقترناً بأتجاه الموارد الاقتصادية لاستخدامات غير منتجه وما يتركه من آثار سلبية على حوافز الانتاج التي تؤدي إلى ضعف القدرة الانتاجية ويرافق هذا كله عدم الكفاءة في أدارة الطلب مما يقودنا إلى حدوث عجز في ميزان المدفوعات وبالنتيجة النهائية تكون هناك زيادة في حجم الأقتراض الخارجي من أجل تغطية العجوزات الحاصلة في ميزان المدفوعات والموازنة العامة للدولة .

وبناءاً على ما تقدم فأن برامج التثبيت تعتمد اعتماداً كلياً على السياسات المالية والنقدية لتخفيض مستوى الطلب الكلي الزائد عن مستوى العرض الكلي تمهيداً لاعادة الاقتصاد إلى وضع التوازن وتخفيض حجم التضخم .

وتنطلق برامج التثبيت الاقتصادي من السياسات النقدية والمالية التي تتخذها أساس في التعامل مع العجوزات الحاصلة في موازين المدفوعات والموازين العامة للدول النامية من أجل تصحيحها وأيصالها إلى حالة التوازن ويمكن تصنيف هذه الأجراءات على النحو الآتي [10] :-

---

(6) أبتسام علي حسين العزاوي ، سياسات الأصلاح الاقتصادي وأنعكاساتها على التنمية البشرية دراسة لبلدان مختارة ، أطروحة دكتوراة ، كلية الادارة والاقتصاد ، جامعة بغداد ، 2009 ، ص9 .

(7) سالم توفيق النجفي ، سياسات التثبيت الاقتصادي والتكييف الهيكلي وأثرها في التكامل الاقتصادي العربي ، مراجعة حميد الجميلي، بيت الحكمة ، بغداد ، 2002 ، ص15- 16 .

(8) اكرام عبد العزيز ، الأصلاح المالي بين نهج صندوق النقد الدولي والخيار البديل ، الطبعة الأولى ، بيت الحكمة ، بغداد ، 2002 ، ص16 .

(9) اسار فخري عبداللطيف ، اصلاح القطاع المالي والمصرفي في العراق ، مجلة علوم انسانية ، السنة الثالثة ، العدد 27 ، آذار 2006 ، ص5-6 . متاح على الموقع الالكتروني : www.uluminsania.net

(10) لمزيد من التفاصيل انظر ذلك في :

1) الأجراءات التصحيحية التي تتكفل بمعالجة العجز في ميزان المدفوعات من خلال تخفيض سعر الصرف الرسمي للعملة الوطنية وإلغاء التعددية في اسعار الصرف و تعويم العملة أو إقامة ما يسمى بالسوق التجارية للنقد الأجنبي فضلاً عن إلغاء الرقابة على الصرف وإقرار حق التعامل بالنقد الأجنبي وإباحة حيازته للأفراد والهيئات غير الرسمية و حرية دخول وخروج العملات الاجنبية والتركيز على تنمية الصادرات مع ألغاء جميع أجراءات الدعم المباشر وغير المباشر للصادرات المحلية.
2) الأجراءات التي تهدف إلى خفض العجز في الموازنة العامة للدولة بصورة تدريجية بقصد كبح جماح التضخم المحلي من خلال تقليل نمو الأنفاق العام بشقيه الجاري و الاستثماري ، و الغاء الدعم السلعي الموجه للمواد التموينية الأساسية وجعل اسعارها خاضعة للعرض والطلب أو طبقاً لكلفتها الاقتصادية و تخفيض مستويات الأجور وتقليص الأنفاق الحكومي على الخدمات الاجتماعية ( التعليم و الصحة والاسكان والضمان الاجتماعي) وغيرها . وزيادة اسعار بيع منتجات القطاع العام مع رفع اسعار الخدمات العامة وبخاصة اسعار الطاقة والنقل والمواصلات والماء و الكهرباء .....الخ وزيادة الضرائب على السلع والخدمات في الاقتصاد الوطني ( ضرائب غير مباشرة) .
3) الأجراءات التي تحد من نمو عرض النقد وتنمية السوق النقدي والمالي من خلال زيادة اسعار الفائدة المصرفية ( المدينة و الدائنة) بهدف تشجيع الأدخار و تقليص طلب القروض المصرفية ووضع حدود عليا للأئتمان المصرفي المسموح به للقطاع الحكومي (القرض العام المحلي).

وخلاصة القول إنَّ برامج التثبيت الاقتصادي التي إعتمدها صندوق النقد الدولي تعتمد في تطبيقها على آراء الكُتّاب الاقتصاديين وفي مقدمتهم (J. mead.1951) وذلك في تحليل العلاقة بين تراكم الديون ومشكلاتها ، وأن الأجراءات الضرورية التي يتطلب تنفيذها في الاقتصاد المحلي لتصحيح الاختلالات في ميزان المدفوعات مسألة ترتبط بأجراءات المدى القصير كما أعتمد الصندوق على التحليل النقدي في تفسير الأختلال في ميزان المدفوعات وتعتمد هذه الآراء في جزء منها على نموذج بولاك (J.J.Polak .1991) الذي يشير إلى العلاقة السببية بين أجراءات خلق النقود من جراء التسهيلات الأئتمانية من جانب وعجز الموازنة العامة وميزان المدفوعات من جانب آخر أنطلاقاً من أن حجم السيولة المحلية دالة على حجم التغيير في الأئتمان المحلي وصافي الأصول الاجنبية وصافي تدفق رأس المال وبعبارة أخرى أن زيادة الأئتمان المحلي من دون زيادة الناتج المحلي يترتب عليه ارتفاع الطلب الكلي وهو الأمر الذي يؤدي إلى ارتفاع الاسعار وتفاقم الاختلالات الداخلية (الموازنة العامة) والخارجية (ميزان المدفوعات) من جراء فائض الطلب المتولد من الأفراط بقدر أو بآخر في الأستهلاك الكلي أو الاستثمار الكلي وهنا تأتي برامج التثبيت الاقتصادي ذات الأثر الأنكماشي في محاولة منها لخفض مستوى الطلب الكلي من خلال سياساتها المالية والنقدية[11].

لذا نستطيع القول أن هذه البرامج الاقتصادية المصممة للأمد القصير سرعان ما تؤدي إلى الركود ونقص الاستثمارات المحلية والخارجية ، فتبدأ عندئذٍ برامج التكييف الهيكلي ذات الأجل الطويل لذلك يمكننا الأستنتاج أن برامج التثبيت الاقتصادي تأتي أولاً في التطبيق لكي تهيء الظروف الاقتصادية الملائمة من أجل تطبيق التكييف الهيكلي .

## ثانياً- برامج التكييف الهيكلي Structural Adjustment Programs :

تهدف برامج التكييف الهيكلي هذه إلى معالجة الاختلالات الاقتصادية الدائمية والأكثر عمقاً في الاقتصاد في الأمد المتوسط والطويل ولاعادة هيكلته وتأهيله لجعل قوى السوق تلعب دورها في الاقتصاد عن طريق تحرير المعاملات الاقتصادية الداخلية والخارجية من القيود المفروضة عليها وازالة التشوهات في الاسعار فضلاً عن توفير الأطر المؤسسية والقانونية اللازمة لتحقيق ذلك ، وتسمى هذه البرامج ايضاً بسياسات أدارة العرض (Supply Management Policies) التي يؤمنها الاقتصاد القومي عند مستوى معين للطلب الكلي[12]. ويختص البنك الدولي بهذه البرامج ويرعاها حيث يرى ان سبب المديونية الخارجية للدول النامية هو مجموعة من العوامل الخارجية (الكساد العالمي ، تدهور شروط التبادل ، اسعار الفائدة ، اسعار الدولار ، النزعة الحمائية للدول الصناعية ، وأخيراً الأزمة المالية العالمية). وعند دراسة أسباب العجزفي اقتصاد

---

- ميثم صاحب عجام وعلي محمد سعود ، فخ المديونية الخارجية للدول النامية الأسباب والاستراتيجيات ، مراجعة مصطفى سليمان علي دفع الله ، دار الكندي ، الأردن ، 2006 ، ص266 .
– اكرام عبد العزيز ، مصدر سابق ، ص51- 53.

(11) سالم توفيق النجفي ، مصدر سابق . ص17- 18

(12) جليل كامل غيدان الجبوري ، قياس أثر برامج الأصلاح الاقتصادي على الفجوة الغذائية في الوطن العربي مصر الأردن حالة دراسية ، أطروحة دكتوراة ، كلية الادارة والاقتصاد ، جامعة بغداد ، 2007 . ص22

الدول النامية تهمل المؤسستان هذه العوامل الخارجية كأسباب مهمة ومؤثرة تساهم بشكل مباشر أو غير مباشر في إحداث الأختلال ، تجعل اجراءاتها منصبة في وضع الحلول المستهدفة لأيصال الاقتصاد في الدولة المعنية إلى حالة التوازن على مسائل يرى البنك الدولي انها تكمن في أطار برامج التكييف التي تتضمن[13] :

1) نقل الملكية العامة إلى القطاع الخاص : تعتمد فكرة التخصيصية على أساس ان القطاع الخاص أكثر كفاءة في اعادة تخصيص الموارد من القطاع العام كما أن خسارة مؤسسات القطاع العام في كثير من الدول النامية تعد السبب الرئيس في اختلال الموازنات الحكومية ، ذلك لأن المساعدات الضخمة التي تقدمها الحكومة للمؤسسات العامة في صورة دعم لاسعار السلع الاستهلاكية والخدمات قد زاد من العبء على الموازنة العامة ، كما أن المساعدات المستمرة التي تقدم للمنتجين تتسبب في إحداث تشوهات في الاسعار وسوء توزيع الموارد وتدهور الانتاج المحلي للسلع المدعومة من حيث الجودة والكمية ، ولمعالجة الخلل فأن الخيارات المتاحة تقتصر على اعادة تاهيل هذه المؤسسات أو تخصيصها أو تصفيتها . و لضمان نجاح العملية التخصيصية لابد من توفير الأطر القانونية من قبل الدولة لضمان حقوق الأفراد ونجاح عملية التحول إلى آليات السوق ، وعليه فأن نجاح أقتصاد السوق لايستند فقط إلى الاستقرار النقدي وإنّما يتطلب أيضاً استقراراً في الأوضاع القانونية فالتخصيصية في نهاية المطاف قرارات ومعاملات بين الأفراد ومن ثمَّ فأن توفير الحماية القانونية للحقوق والاعتراف بها ووجود نظم قانونية وقضائية فعالة لضمان هذه الحقوق والتعاقدات أمر لابد منه لضمان نجاح التخصيصية[14].

2) تحرير التجارة الخارجية وزيادة التصدير وتخفيض قيمة العملة المحلية: حيث تستهدف سياسات تحرير التجارة الخارجية تشجيع الصادرات أنطلاقاً من أن هذه الاقتصادات تواجه قدراً من العجز في العملات الاجنبية وأن عوائد الصادرات تعد المصدر الأساسي والموضوعي لمواجهة العجز في ميزان المدفوعات وقد أستندت هذه الآراء إلى دراسات أجريت من قبل بعض الاقتصاديين أمثال (B.Balassa) و (S.Gupta) و (R.Emery) وآخرين ، والتي تؤكد على أن النمو الاقتصادي دالة في الصادرات وعليه فأن تحقيق الكفاءة التنافسية للصادرات تقتضي أجراء تغييرات في العلاقات بين القطاعات التي تؤدي بالمحصلة إلى تحفيز قطاع الصادرات ويتطلب أن يرافق ذلك أجراءات تتضمن تخفيض الرسوم الكمركية وازالة الدعم أو حماية قطاع الانتاج وعدم اعتماد سياسة أحلال الواردات والتأكيد على تطبيق الأجراءات التي تساعد على تحرير التجارة وكذلك تجدر الأشارة إلى أن أجراء التغييرات الهيكلية التي تضم ضمن مفرداتها تحرير التجارة الخارجية تؤدي إلى أمكانية ازالة التشوهات الحاصلة في العلاقات النسبية للاسعار المحلية لغرض تحقيق أمثلية تخصيص الموارد المؤدية إلى الكفاءة الانتاجية ، وإذا تحققت هذه الأوضاع بفعل تلك التغييرات فأن ذلك يشير إلى أقتراب أو تساوي الاسعار النسبية في السوق المحلية مع نظيرتها في السوق العالمية وهذا يؤدي إلى تمتع الوحدات المنتجة بالكفاءة التنافسية في الأسواق الخارجية ، ويعتقد خبراء البنك الدولي أن أتمام هذه الأجراءات في الاقتصادات النامية من شأنها تمكين هذه الاقتصادات من مواجهة المشكلات والصدمات الاقتصادية الداخلية والخارجية بقدر أكبر من الموضوعية والكفاءة [15]. إنَّ مزيداً من تحرير التجارة في هذه الدول النامية يؤدي إلى كفاءة أعلى في استخدام الموارد ويسهم في الأندماج الاقتصادي بين الدول المتقدمة والدول النامية وكذلك بين الدول النامية نفسها ، فضلاً عن أمكانية تطور كل من الانتاج المحلي المنافس للواردات والمتجه للتصدير على السواء جرّاء التعرض للمنافسة الاجنبية وأن يحقق مكاسب طويلة الأجل من التخصص وأقتصاديات الانتاج الواسع[16].

3) تحرير السوق المالي : أن إصلاح القطاع المالي يشكل جزءاً رئيساً من عملية التحرير الاقتصادي ، ذلك لأن القطاع المالي يلعب دوراً أساسياً في مجالات زيادة المدخرات الوطنية وضمان تخصيص أكثر كفاءة لرأس المال و أنهاء الرقابة المباشرة على اسعار الفائدة والأئتمان وتشجيع المنافسة المالية وازالة الضوابط المفروضة على توزيع الأئتمان والتخفيف من القيود المفروضة على الأسواق المالية

---

(13) Replay John, " Understanding Development ", Lynner Rienner Pub. London . 2007 . p 70.

(14) حازم الببلاوي ، دور الدولة في الاقتصاد ، دار الشروق ، القاهرة ، 1999 ، ص108 .

(15) سالم توفيق النجفي ، مصدر سابق، ص27- 28 .

(16) هناء عبد الغفار ، الاستثمار الأجنبي المباشر والتجارة الدولية الصين أنموذجاً ، بيت الحكمة ، بغداد ، 2002 . ص101

والنقدية خاصة فيما يتعلق بالاستثمار الأجنبي فضلاً عن ضرورة تحديث وتغيير الهياكل القانونية والرقابية للصناعة المالية[17].

4) تحرير اسعار عناصر الانتاج والمنتجات من قيود الدعم وتحرير الأجور من الجمود أو التحديد: وتهدف هذه الأجراءات الى تخفيف العبء عن ميزانية الدولة من خلال رفع الدعم السعري عن الانتاج أو مستلزماته و إعطاء الفرصة الكافيه لجهاز الاسعار لتحفيز النمو الاقتصادي حتى يمكن زيادة العرض السلعي في ضوء نمط الطلب الكلي الذي تحدده آليات السوق من خلال تأثيرها في تخصيص الموارد بين الاستخدامات المختلفة[18].

لذا نجد ان التكييف الهيكلي وفقاً لهذا المنطق يتمثل في تعديل المسار الاقتصادي بما يضمن تجنب الآثار السلبية للأقتصاد الدولي على الاقتصاد الوطني والأنتفاع من الايجابيات التي قد توفرها العلاقات الاقتصادية الدولية ضمن أطار معين ، ولا يعدو التكييف أن يكون عملية تنموية سواءً تم ذلك عن طريق قوى السوق أو عن طريق التخطيط والهدف الرئيس منها هو ازالة الاختلالات المحلية والخارجية من خلال تغييرات معينة في السياسات الاقتصادية[19].

وتهتم برامج التكييف بالمديات المتوسطة والطويلة الأجل التي تخص جانب العرض في الاقتصاد . ومن الأهداف الرئيسة لتلك البرامج تحقيق الاستخدام الأمثل للموارد الاقتصادية من خلال أختيار المشروعات ذات المردود المرتفع والسريع كما أنها تهدف إلى زيادة الانتاج المحلي وخاصةً من السلع الموجهة للتصدير وذلك من خلال تحسين ظروف انتاجها وتوجيهه في الأجل الطويل نحو النمو الاقتصادي ومحاولة رفع كفاءة الاقتصاد بالتوزيع والتخصيص الأمثل للموارد نحو الاستخدامات المنتجة[20]. وهناك من يكتفي بالقول بأن التكييف الهيكلي يمثل أستجابة تكتيكية للصدمات الخارجية والاختلالات الداخلية للأقتصاد الكلي [21].

لذا يمكن القول بأن التكييف بأطاره العام يمثل عملية تعديل للسياسات الاقتصادية بأطارها الشامل أو الجزئي بحسب نوع تلك الاختلالات التي يتعرض لها الاقتصاد ، مما يؤثر تأثيراً ايجابياً في تقليل آثار تلك الاختلالات وتصحيحها وتجاوزها في الأجل المتوسط والطويل وفقاً لما متاح من ظروف اقتصادية واجتماعية وسياسية .

## ب - اهداف الاصلاح الاقتصادي

لايمكن اعتبار الاصلاح الاقتصادي غاية بحد ذاته بل هو وسيلة لازمة لتحقيق اهداف معينة تسعى السياسة الاقتصادية الى الوصول اليها . لذا فهو يهدف الى [22]:-

1) الاستغلال الامثل للموارد الاقتصادية وتحسين كفاءة تخصيص الموارد المتاحة.
2) تخفيف عبء المديونية الخارجية .
3) جذب الاستثمارات الاجنبية الى الداخل والحد من تدفق رؤوس الاموال الى الخارج من خلال توفير بيئة استثمارية جاذبة لرأس المال .
4) تحفيز الصادرات وتعزيز القدرة التنافسية والحد من الاستيرادات.
5) تحقيق التوازن بين الانتاج والاستهلاك من جانب والادخار والاستثمار من جانب اخر .
6) السيطرة على معدلات التضخم .
7) رفع معدلات النمو الاقتصادي .
8) تحسين اداء القطاع المالي والمصرفي .
9) تشجيع القطاع الخاص وزيادة نسبة مساهمته في الناتج المحلي الاجمالي .
10) استعادة التوازن الداخلي والخارجي وتحسين وضع ميزان المدفوعات .

---

(17) Abdullahi A. l Sardar I. " Financial Liberalization in Developing Countries " Springer . NewYork. 2010, p. 2.

(18) سالم توفيق النجفي ، مصدر سابق ، ص23 .

(19) مصطفى مهدي حسين ، مدخل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي في التكييف الاقتصادي للدول النامية ، مجلة آفاق عربية ، السنة الثامنة عشر ، العدد الثالث ، دار الشؤون الثقافية العامة ، وزارة الثقافة والأعلام، بغداد ، آذار 1993، ص 37 .

(20) منير الحمش ، العولمة ليست الخيار الوحيد، الطبعة الأولى ، الأهالي للطباعة والنشر والتوزيع ، دمشق ، 1998 ، ص73.

(21) باسل البستاني ، تمويل التنمية البشرية في الوطن العربي ، سلسلة دراسات التنمية البشرية ، الأمم المتحدة ، نيويورك 1996 ، ص12 .

(22) ناصر عبد الناصر ،سياسات الاصلاح واصلاح السياسات الاقتصادية في الوطن العربي ،مؤتمر لاصلاح الاقتصادي والسياسي في الوطن العربي ودور الاسواق المالية في التنمية الاقتصادية ، المجلس الاعلى لرعاية الفنون والاداب والعلوم الاجتماعية ، دمشق ،2005 ، ص 221.

وعند لجوء الدول النامية إلى الصندوق بهدف الحصول على القروض وذلك تبعاً لتزايد مديونيتها وأستنفاذ أحتياطياتها وعجزها عن دفع أعباء ديونها الخارجية وتعثر عملية التنمية فيها فأن مقدار ما يقدمه كل من الصندوق والبنك الدوليين هو حزمة من المقترحات والتوصيات متمثلة بالتثبيت الاقتصادي والتكييف الهيكلي ، التي هي في حقيقة الأمر واجبة التنفيذ إذا كان البلد حريصاً على الحصول على تسهيلات وقروض مالية ، ويبدو أن التداخل واضحٌ بين نهج الصندوق والبنك الدوليين ذلك من خلال منح القروض من قبل المؤسستين للدول لقاء أن تصلح تلك الدول المدينة أوضاعها الداخلية وذلك بأن تخضع أقتصادياتها إلى وصفة الصندوق والبنك الأصلاحية التي جوهرها يتركز على اعتماد مبدأ الحرية الاقتصادية ومعارضة أي نوع من أنواع التدخل الحكومي وأن يكون رأس المال الخاص وليس العام هو ما تحتاج اليه هذه الدول ، وبأختصار شديد تمثل هذه الوصفة أجراءات التثبيت الأقتصادي والتكييف الهيكلي[23].

## 2 . واقع الاقتصاد الأردني والسمات الرئيسة لبرنامج الإصلاح الاقتصادي المعتمد

### أ-واقع الاقتصاد الأردني

يعد الأردن بلداً صغيراً سواء من حيث المساحة او من حيث عدد السكان حيث تقدر مساحته بنحو (89206) كيلو متر مربع ويبلغ عدد سكانه حوالي (5703) الف نسمة وهو بلد ذو موارد طبيعية محدودة من المياه والمعادن الاستراتيجية كما يمتاز بارتفاع معدل الولادات حيث يصل معدل النمو السكاني الى 3.4% سنوياً لذا فأن اقتصاده محدود الموارد وذو طاقة انتاجية محدودة كما ان سوقه سوقاً ضيقة لذا نجده اقتصاداً منفتحاً على الاقتصادات الخارجية ليتمكن من تحقيق التنمية الاقتصادية . ونظراً للتحديات السياسية والاقتصادية التي واجهها الاقتصاد الأردني منذُ استقلاله عام 1946 فقد عمل على تأسيس بنى تحتية متكاملة وانشاء بعض الصناعات الخفيفة والمتوسطة بهدف دفع عملية النمو الاقتصادي[24] .

ويتسم الاقتصاد الأردني بسمات خاصة تتمثل في محدودية الموارد الاقتصادية ان لم يكن الافتقار اليها بشكل مطلق فهو يعاني من شحة المياة اذ يبلغ متوسط حجم الامطار الساقطة عليه حوالي (8000) مليون م3 سنوياً وان الزراعة فيه تعتمد على الامطار الساقطة في المناطق المرتفعة كما تعتمد الأردن على النفط الخام المستورد كمصدر رئيس للطاقة حيث تشكل قيمة الاستيرادات النفطية نحو خمس الاستيرادات الأردنية[25]. اما على صعيد الموارد البشرية والقوى العاملة فيتسم الاقتصاد الأردني بانخفاض مشاركة السكان في القوى العاملة وارتفاع نسبة الاعالة ويعود السبب في ذلك الى ارتفاع معدل النمو السكاني نتيجة ارتفاع معدل الولادات المشار اليه انفاً فضلاً عن ارتفاع نسبة صغار السن وتأخر سن الدخول الى سوق العمل بسبب النزعة الى مواصلة التعليم وتدني نسبة مساهمة المرأة في القوى العاملة[26] ، الا انه بالرغم من ذلك توافرت لدى الأردن ملاكات عمل مؤهلة ومدربة بفضل الاستثمار المتراكم في رأس المال البشري نتيجة للميل الكبير للتعليم والتدريب وكانت تلك الموارد البشرية على مدى عقود متعاقبة المصدر الرئيس لرفد دول الجوار ودول الخليج بالكفاءات التي اسهمت في البناء والاعمار مما شكل حافزاً للاقتصاد الأردني ان يولي الاستثمار في العنصر البشري اهمية خاصة[27].

كما اتسم الاقتصاد الأردني بضيق السوق المحلية بسبب عجز الانتاج المحلي عن تغطية الطلب المحلي المتزايد نتيجة لقلة الموارد الطبيعية وتخلف علاقات الانتاج مما دفع الى استيراد السلع الاساسية والكمالية هذا من جانب ومن جانب آخر فأن للأردن فائضاً انتاجياً في بعض السلع ذات الميزة النسبية في الانتاج مثل الفوسفات والبوتاس يعجز السوق الداخلي عن استيعابها فيتم السعي لايجاد اسواق خارجية لتصريفها هذا جعل الاقتصاد الأردني اقتصاداً منفتحاً على العالم في مجال التجارة الخارجية لتغطية احتياجات التنمية الاقتصادية فيه . وتميل مستوى الانشطة الاقتصادية في الأردن للتأثر بشدة بهذه العلاقات الاقتصادية ويبرز هذا من خلال مؤشرات التجارة الخارجية مع الدول العربية ودول العالم والمعونات المالية الخارجية

---

(23) اكرام عبد العزيز ، مصدر سابق ، ص49 .

(24) محمد احمد عقلة المومني ، التحديات التي تواجه الاصلاح الاقتصادي وسبل تذليلها في الأردن مؤتمر الاصلاح الاقتصادي والسياسي في الوطن العربي ودور الاسواق المالية في التنمية الاقتصادية ، دمشق ، 2005 ، ص 183 .

(25) حربي محمد عريقات ، التنمية والتخطيط الاقتصادي (مفاهيم عامة مع التركيز على تجربة الأردن) ، عمان ، دار الكرمل ، 1993، ص301-304.

(26 ) نبيل عماري وحسين شخاتره ، سياسات التكييف والإصلاح الهيكلي واثرها على التعطيل في الأردن ، ورقة مقدمة الى اجتماع الخبراء حول التعطل في الاسكوا ، عمان ، 1993، ص155-156.

(27) الامم المتحدة ، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي اسيا ، اثر سياسات الاقتصاد الكلي والسياسات الاجتماعية على الفقر حالة الأردن ومصر والجمهورية اليمنية ، نيويورك ، 1997 ، ص79 - 80.

وتحويلات الأردنيين العاملين في الخارج كذلك تغيرات اسعار النفط ، هذه العوامل جعلت الاقتصاد الأردني معرضاً للتأثر بعوامل خارجية يصعب على الأردن السيطرة عليها لذا فهو يعد اقتصاداً شديد التأثر بالمتغيرات الاقتصادية الخارجية والسياسة الدولية[28] .

لقد اتسمت الموازنة العامة في الأردن بالعجز بسبب محدودية الموارد المحلية نتيجة لضعف البيئة الانتاجية فقد كان لتصحيح اسعار النفط الذي بدأ في عام 1973 ودام حتى مطلع الثمانينيات اثر ايجابي في اقتصاد الأردن اذ بفضلها ازداد تدفق المساعدات وتحويلات العاملين في بلدان مجلس التعاون الخليجي . وقد تمكن الأردن بذلك من انشاء بيئة اساسية واسعة النطاق وتحقيق معدلات نمو عالية في الناتج المحلي الاجمالي الا ان اندلاع حرب الخليج الاولى وهبوط اسعار النفط اثر في ايرادات دول الخليج وقد انعكس ذلك في هبوط تدفقات النقد الاجنبي والمساعدات الى الاردن مما اضطرها الى اللجوء الى الاقتراض للمحافظة على معدلات الاستهلاك والاستثمار فارتفعت الديون الخارجية الى مستوى عالٍ وتعرقلت جهود الأردن في تحقيق الاكتفاء الذاتي من السلع والخدمات بسبب ضعف القاعدة الانتاجية لذا تم التوجه نحو الاستيراد . نتيجة كل ذلك حققت الموازنة عجزاً مزمناً جرى تمويله من القروض الخارجية وتحويلات العاملين في الخارج وارتفعت بذلك اعباء خدمة الدين مما اضطرها الى تبني برامج الاصلاح الاقتصادي بالاتفاق مع البنك الدولي وصندوق النقد الدولي بهدف تعظيم الايرادات المحلية عن طريق زيادة الضرائب وتخفيض الانفاق الحكومي .

لم يكن العجز مقتصراً على جانب الموازنة فحسب بل يعاني الأردن من عجزاً في ميزانه التجاري نتيجة تزايد الطلب على السلع الرأسمالية لاعتبارات التنمية الاقتصادية وارتفاع الطلب على الاستيرادات خاصة من السلع الاستهلاكية نتيجة ارتفاع الدخل المتاح بفضل التدفقات النقدية الى الأردن فضلاً عن ضيق القاعدة الانتاجية الذي حال دون تزايد الصادرات الوطنية بشكل ملحوظ . هذا ويعد العجز في الميزان التجاري من اخطر الظواهر التي يعاني منها الاقتصاد الأردني لأنه يشير الى حجم الخلل الهيكلي فيه الذي يؤثر بدوره تأثيراً سلبياً في عجز الحساب الجاري . من هنا جاءت برامج الاصلاح الاقتصادي لتحاول تقليص عجز الموازنة وتخفيف الحاجة الى الاقتراض الداخلي والخارجي الى جانب العمل على خفض معدلات الاستهلاك الكلي بشقيه العام والخاص لزيادة الادخار اللازم لتمويل الاستثمار وتخفيض معدلات التضخم وتحديث النظام الضريبي وتوسيع قاعدته ومراجعة الانفاق الحكومي وتوجيهه نحو المجالات الضرورية ورفع كفاءة المؤسسات العامة بهدف زيادة اعتمادها على مواردها الذاتية وزيادة نسبة النمو السنوي للتسهيلات الائتمانية المقدمة للقطاع الخاص وزيادة احتياطات النبك المركزي بالعملات القابلة للتحويل لتغطية قيمة الاستيرادات وتحسين مؤشرات أداء الاقتصاد الأردني بشكل عام ليصل في المرحلة النهائية الى معالجة الاختلال الخارجي المتمثل في عجز الحساب الجاري ، وقد كانت هذه البرامج على عدة مراحل ، ولكي تتمكن من تحقيق اهدافها ، عملت الأردن على التركيز على دور القطاع الخاص وتهيئة البيئة الاستثمارية المناسبة له وانجاز السياسات الكفيلة بضبط النفقات الحكومية وزيادة ايراداتها على نحو يضمن تحقيق معدلات متزايدة في النمو الاقتصادي من خلال تطبيق نظام الاصلاحات الضريبية الذي يهدف الى زيادة مرونة وشمولية النظام الضريبي في الأردن فضلا عن توفير قاعدة انتاجية تساعد في تقليل الاستيرادات وبالتالي تقليل عجز الحساب الجاري [29] .

### ب- السمات الرئيسة لبرامج الاصلاح الاقتصادي في الاردن

نظرا لما يعانيه الاقتصاد الأردني من أزمة مديونية خارجية من جراء تراجع الاحتياطيات من العملات الاجنبية مقابل الحاجة اليها لتمويل الاستيرادات اللازمة لعملية التنمية والذي انعكس في تفاقم عجز الحساب الجاري ، عملت الاردن ومنذ عام 1989 على الاتفاق مع صندوق النقد والبنك الدوليين لتطبيق برامج الأصلاح الاقتصادي[30]، حيث يعد هذا العام بداية لبرنامج الاصلاح فيها. وقبل توضيح برامج الاصلاح هذه لابد من الاشارة الى الظروف التي دفعت الاردن الى تطبيق هذه البرامج .

#### 1) الظروف الاقتصادية التي أدت إلى تطبيق برامج الأصلاح الاقتصادي في الأردن :

شهدت المدة 1970-1980 تطور أداء الاقتصاد الأردني نتيجة لتأثره بمجموعة من العوامل من بينها ارتفاع اسعار النفط الخام و ما ترتبت عليها من آثار ايجابية تمثلت بارتفاع العوائد المالية للدول العربية النفطية التي انعكست بزيادة كبيرة في حجم المساعدات و القروض العربية للأردن ، وازدادت هجرة العاملين

---

(28) موسى شتيوي ، مراجعة نقدية لسياسات تقليص الفقر حالة الأردن ، ورقة مقدمة لاجتماع الخبراء للاسكوا بشأن تحسين مستويات المعيشة في دول المشرق العربي ، القاهرة ، 1997 ، ص 271.

(29) المملكة الأردنية الهاشمية ، نظرة مستقبلية للاقتصاد الأردني البرنامج التنفيذي التنموي 2011-2013 ، وزارة التخطيط والتعاون الدولي ، 2010 ، ص6-11.

(30) سالم توفيق النجفي ، مصدر سابق ، ص110.

إلى دول الخليج مما أدى إلى تخفيف البطالة و ارتفاع التحويلات المالية من تلك العمالة ، وصاحب ذلك زيادة متوسط دخل الفرد وزيادة الطلب الكلي والذي تزامن مع ارتفاع كلفة المحروقات ومِن ثَمَّ ارتفاع المستوى العام للاسعار مما أدى إلى زيادة الدعم الحكومي لكل من اسعار المواد الغذائية الأساسية و المحروقات. (31)

وفي مطلع عقد الثمانينيات أندلعت الحرب العراقية - الإيرانية عام 1980 حيث أخذت منحاً جديداً أثّر على المناخ الاقتصادي للمنطقة بشكل عام و الأردن بشكل خاص مما انعكس ايجابياً على الاقتصاد الأردني من خلال تحول ميناء العقبة إلى شريان يعوض العراق عن ميناء البصرة المعطل بفعل الحرب ، وكان لهذا الأمر أثراً ملموساً على التجارة الخارجية للأردن و انتعاش الترانزيت عبر ميناء العقبة ، وشهدت المدة 1983-1988 (مرحلة الكساد العالمي) انعكس في تراجع الأداء الاقتصادي و المالي للأردن خلال المدة نفسها ، وقد ظهر ذلك جلياً من خلال تراجع التجارة الأقليمية بفعل السياسات الأنكماشية التي طبقتها دول المنطقة نتيجةً لتراجع عوائد صادرات النفط الخام ، كما تأثرت عوائد صادرات الأردن الرئيسة من المواد الخام بفعل قلة الطلب عليها ومن ثم انخفاض الاسعار العالمية لتلك المواد (32) ، يضاف إلى ذلك كله تراجع تدفقات الأموال من حوالات العاملين في الخارج كما انخفض حجم المساعدات الأقليمية للأردن ، ونتيجة لذلك انخفض معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي وانخفض حجم الاستثمار في الأردن ومِن ثَمَّ انخفض مستوى دخل الفرد إلى (2%) سنوياً. وفي ظل هذا التراجع المستمر في الموارد المالية الخارجية للأردن التي كانت تصل إلى أكثر من ثلث الناتج المحلي الاجمالي ، فقد سعت الحكومة ومنذ بداية الثمانينيات إلى احتواء العجز المالي ، و العجز في ميزان المدفوعات من خلال الاقتراض الداخلي والخارجي وبشكل كبير ، مما أدى في نهاية هذهِ المدة إلى الوصول إلى مرحلة استنفذ فيها الأردن سبل اللجوء إلى الاقتراض الميسر ، بل و انخفاض الاحتياطيات الاجنبية للأردن إلى مستويات غير مسبوقة أو مقبولة دوليا مما حال دون القدرة على سداد مستحقات الديون الخارجية في نهاية عام 1988 (33) ، وأصبحت الأردن مثقلة بأعباء أزمة مديونية خانقة وصلت نسبتها إلى الناتج المحلي الاجمالي نحو (190%) وزادت الأمور صعوبة بسبب الإشاعة حول نضوب الاحتياطيات الاجنبية وأنتشار توقعات سلبية حول سعر صرف الدينار الأردني مما أدى إلى ظهور حركة محمومة للتخلص من الأرصدة بالدينار الأردني ونزوح رأس المال إلى الخارج.

لقد نتج عن الظروف الاقتصادية التي مر ذكرها آنفا تشوهات واختلالات برزت في شكل تفاقم العجز المالي والتجاري وبروز ضغوط شديدة على سعر صرف الدينار الأردني أدت فيما بعد إلى فقدان نحو (50%) من قيمته الفعلية عام 1988 ، كما إنَّ انخفاض تدفق الموارد المالية أدى إلى انخفاض حجم الطلب الكلي بشكل عام ، وانخفاض الأنفاق الاستثماري بشكل خاص الأمر الذي قاد إلى تعثر الأداء للأقتصاد الأردني فقد انخفض معدل نمو الناتج المحلي الحقيقي إلى حوالي (2.5%) سنوياً خلال المدة 1983-1988 مقارنةً بحوالي (10%) سنوياً خلال المدة 1976-1982 ، رافق ذلك ارتفاع معدل البطالة ليصل إلى حوالي (15%) عام 1987 ، مع تزايد متوسط الميل الحدي للاستهلاك و ارتفاع المستوى العام للاسعار ، فقد بلغ معدل التضخم نحو (14%) عام 1989 الأمر الذي يعني إنَّ الاقتصاد الأردني يعاني في المدة المذكورة من ضغوط فائض الطلب يرافقه قصور في جانب العرض. (34)

## 2) مراحل الأصلاح الاقتصادي في الأردن :

بناءاً على ما تقدم في اعلاه فقد وافقت الحكومة الأردنية على توقيع اتفاقية أول برنامج للإصلاح الاقتصادي مع صندوق النقد و البنك الدوليين في بداية عام 1989 بعد أن لجأت الحكومة الأردنية إلى هاتين المؤسستين بسبب الحاجة الملحة للأقتراض وسد النقص الحاصل في الموارد المالية ، وجدولة الديون مع نادي باريس ، الأمر الذي دفع بالأردن إلى اللجوء لصندوق النقد و البنك الدوليين لتأمين دعمهما في هذا المجال. وكان الاتفاق الأول يغطي المدة (1989-1993) إلاّ أنه تعثر بسبب تداعيات أزمة الخليج الثانية عام 1990 ، وبعد انتهاء هذهِ الأزمة سارعت الأردن إلى متابعة المفاوضات مع صندوق النقد والبنك الدوليين عام 1991 ، وحصل الاتفاق الثاني الذي يغطي المدة 1992-1998 ثم عُدّل للسنوات الثلاثة الأخيرة منه 1996-1998. وبعد انقضّاء السقف الزمني للاتفاق الثاني حصل الاتفاق الثالث وهو يغطي المدة 1999-2004 ثم المرحلة الرابعة للمدة 2004 -2006 والمرحلة الخامسة للمدة 2007 -2012 وفيما يأتي توضيحا لهذهِ المراحل .

---

(31) موسى شتيوي ، مصدر سابق ، ص271- 173.

(32) الأمم المتحدة ، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا ، أثر سياسات الاقتصاد الكلي و السياسات الاجتماعية على الفقر حالة الأردن و مصر و اليمن ، مصدر سابق ، ص5- 7 .

(33) محمد سعيد النابلسي ، المديونية الخارجية ومنهج التصحيح الاقتصادي في الأردن ، مركز الدراسات الإستراتيجية ، الجامعة الأردنية ، عمان ، الأردن ، 1993 ، ص20.

(34) مي عصام الطاهر ، قياس و تحليل أثر برامج التكييف الهيكلي على فئات المجتمع ذات الدخل المحدود في الأردن ، اطروحة دكتوراة ، كلية الادارة والاقتصاد ، الجامعة المستنصرية ، 1999 ، ص63.

❖ **المرحلة الأولى 1989-1993 :**

**في شهر شباط من عام 1989 أرسل البنك الدولي خبراء لدراسة الأوضاع الاقتصادية في الأردن و وضع الرؤية المستقبلية وما يتوقعونه للأقتصاد الأردني ، وقدم الخبراء تقريراً للحكومة الأردنية حول البرنامج المتوقع ، و تم تقديم قرض ب(60) مليون وحدة حقوق سحب خاصة ، و (125) مليون دولار من الصندوق في أطار ترتيبات مساندة تغطي مدة 18 شهراً اعتباراً من تموز 1989 ، كما وحصل الأردن على قرض إصلاح هيكلي قطاعي من البنك الدولي بمبلغ (150) مليون دولار[35] .**

**وركز برنامج الأصلاح الاقتصادي الأول على محاولة تقليص عجز الموازنة لتخفيف الحاجة إلى الاقتراض الداخلي و الخارجي وكذلك العمل على خفض معدلات الاستهلاك الكلي بشقية العام و الخاص ، لزيادة الادخار اللازم لتمويل الاستثمار ، وقد جاءت الأهداف الرئيسة للبرنامج على النحو الآتي [36]:**

- **تحقيق معدل نمو حقيقي في الناتج المحلي الاجمالي خلال سنوات البرنامج ليبلغ (4%) عام1993.**
- **تخفيض معدل التضخم من (14%) عام 1989 إلى (6.5%) مع نهاية عام 1993 .**
- **زيادة الاعتماد على القدرات الذاتية في مجال الموازنة العامة و ميزان المدفوعات .**
- **تخفيض نسبةعجز الموازنة إلى الناتج المحلي الاجمالي من (20%) عام 1989 إلى (10%) عام 1993 من غير المساعدات المالية الدولية ومن (10%) عام 1989 إلى (6%) عام 1993 مع المساعدات المالية الدولية.**
- **زيادة نسبة الأيرادات المحلية للدولة الى الناتج المحلي من (29%) من عام 1989 إلى (34%) عام 1993.**
- **تخفيض نسبة المساعدات المالية الى الناتج المحلي الاجمالي من (10%) عام 1989 إلى (4%) عام 1993.**
- **تخفيض نسبة النفقات العامة الاجمالية الى الناتج المحلي الاجمالي من (49%) عام 1989 إلى (44%) عام 1993.**
- **تخفيض نسبة عجز الميزان التجاري الى الناتج المحلي الاجمالي من (29.2%) عام 1989 إلى (23.5%)عام 1993 ، وذلك بتخفيض نسبة عجز الحساب الجاري الى الناتج المحلي الاجمالي من (5%) عام 1989 إلى (2%) عام 1990 والوصول إلى حالة التوازن عام 1993 عن طريق زيادة نسبة الصادرات السلعية الى الناتج المحلي الاجمالي من (29%) من عام 1989 إلى (30%) عام 1993 ، وتخفيض نسبة الأستيرادات الى الناتج المحلي الاجمالي من (72%) عام 1989 إلى (58%) عام 1993**
- **تنظيم الأئتمان المحلي بحيث لا يتجاوز نمو السيولة المحلية ما نسبته (10%) سنوياً خلال سنوات البرنامج.**

**غير أن جهود الأصلاح لم تدم طويلاً بسبب حرب الخليج الثانية عام 1990 التي شكلت عائقاً كبيراً أمام الاستمرار في تطبيق البرنامج الأصلاحي و التي أضافت أعباء كبيرة جداً أثقلت كاهل الاقتصاد الأردني ومن بين تلك الأعباء ، الخسائر الاقتصادية الكبيرة التي ترتبت على فرض الحصار الاقتصادي على العراق و هي عقوبات دولية كان لزاماً على الأردن أن يلتزم بمضامينها ، وعليه فأن الاردن خسر عوائد الصادرات الى العراق كسوق استهلاكي كبير يصرّف الأردن فيه منتجاته المحلية من السلع و الخدمات هذا من جانب ، ومن جانب آخر توقف التدفقات النقدية في صورة مساعدات ومنح و حوالات العاملين من دول الخليج ، فقد عاد ما يقارب (300) ألف مواطن أردني من الخليج على أثر تلك الأزمة مما حمّل الأردن أعباء مالية اضافية لأستيعاب العائدين الجدد في الاقتصاد الأردني قدرت بما يزيد على (3) مليار دولار ، وذلك نتيجةً لزيادة الأنفاق الحكومي و الأستيراد من الخارج لتلبية الزيادة في الطلب الناتج من عودة هؤلاء العاملين المغتربين مما أدى إلى ارتفاع عجز الموازنة العامة و عجز الميزان التجاري[37] .**

**وعلى الرّغم من هذهِ الأحداث و بسبب الأداء الايجابي لمؤشرات الاقتصاد الأردني بفعل برنامج الأصلاح الاقتصادي رغم تعثرها نسبياً، رأت الحكومة الأردنية بأنه من الضروري أن تستمر جهود الأصلاح بعد أنتهاء حرب الخليج الثانية مما أدى بالنتيجة إلى اتفاق جديد مع صندوق النقد الدولي يطبق الأردن بموجبه برنامج آخر للإصلاح الاقتصادي للمدة 1992-1998 وقد لوحظ تطور أداء الاقتصاد الأردني و اظهر نمواً ملموساً**

---

(35) **جليل كامل غيدان الجبوري ، مصدر سابق ، ص88- 89 .**

(36) **احمد حسين الرفاعي ، أزمة المديونية و برامج التصحيح الاقتصادي ، مجلة بحوث اقتصادية عربية ، الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية ، العدد (7) ، القاهرة ، 1997 ، ص107- 109 .**

(37) **نبيل عماري و حسين شخاترة ، مصدر سابق ، ص154.**

خلال السنوات الأربعة الأولى للبرنامج مما دفع إلى اعادة النظر في أهداف البرنامج للأعوام 1996-1998 وذلك بالسماح لمعدلات أعلى للنمو الاقتصادي في ظل الأنجازات المتميزة للبرنامج الأصلي .

### ❖ المرحلة الثانية 1992 - 1998 :

استمرت الاردن بالاتفاق مع صندوق النقد الدولي على مسيرة الأصلاح الاقتصادي فقد وافق الصندوق على ان يقدم لها قرضاً ضمن تسهيل الاستعداد الأئتماني لمدة 18 شهراً بمبلغ قدره (44.4) مليون وحدة سحب خاصة وما نسبته (60%) من حصة الأردن في الصندوق آنذاك ، وكان لهذا البرنامج أهداف مماثلة لأهداف البرنامج الأول 1989-1993 مع بعض التوسع المضاف للأهداف السابقة[38] .ويشمل هذا التوسع الأتي[39] :

- تحقيق نمو ايجابي في الناتج المحلي الاجمالي بالاسعار الثابتة بنسبة متزايدة سنوياً ترتفع من (1%) عام 1991 إلى (4.3%) عام 1998.
- تخفيض نسبة التضخم تدريجياً من (10%) عام 1991 لتصبح (4.5%) عام 1998 .
- زيادة نسبة الاستثمارات ( التكوين الرأسمالي ) الى الناتج المحلي الاجمالي من (19.3%) عام 1991 إلى (23.1%) عام 1998.
- تخفيض نسبة عجز الميزان التجاري الى الناتج المحلي الاجمالي من (21.7%) عام 1991 إلى (2.6%) عام 1998.
- زيادة نسبة نمو الأيرادات المحلية الى نسبة نمو الناتج المحلي الاجمالي لترتفع من (26.5%) عام1991 إلى (30%) عام 1998 .
- تخفيض نسبة عجز الموازنة العامة الى الناتج المحلي الاجمالي دون مساعدات مالية خارجية من (17.9%) من عام 1991 إلى (5%) عام 1998 ، ومن (10.6%) عام 1991 إلى (3.6%) عام 1998 مع المساعدات المالية الخارجية .
- ضبط النفقات العامة بحيث تزداد سنوياً ولكن بنسبة أقل من نسبة نمو الناتج المحلي الاجمالي وبذلك تنخفض نسبتها من الناتج المحلي من(44.4%) عام 1991 إلى (35%) عام 1998 .
- زيادة نسبةالادخارات المحلية من التحويلات الخارجية الى الناتج المحلي من (0.9%) عام 1991 ليصبح (20.5%) من 1998.
- تصحيح هيكل الاستثمار بحيث تنخفض نسبةحصة القطاع العام من الاستثمارات الجديدة الى الناتج المحلي الاجمالي من (8.5%) عام 1991 إلى (7%) عام 1998 ، يقابله ارتفاع نسبةحصة القطاع الخاص من هذهِ الاستثمارات الى الناتج المحلي الاجمالي من (10.8%) عام 1991 إلى (16.1%) من عام 1998.
- تخفيض نسبة الأستهلاك للناتج المحلي الاجمالي من (100.9%) عام 1991 إلى (79.5%) عام 1998 مع تخفيض الاستهلاك بالأرقام المطلقة سنوياً .
- وضع سقف للتوسع النقدي المحلي بحيث لا يزيد على (9%) سنوياً .
- تخفيض نسبة النمو السنوي للتسهيلات الأئتمانية المقدمة للحكومة من (2.2%) عام 1991 لتصبح (0.5%) عام 1998.
- زيادة نسبة النمو السنوي للتسهيلات الأئتمانية المقدمة للقطاع الخاص من (4.8%) عام 1991 إلى (8.2%) عام 1998.

ولضمان نجاح هذا البرنامج في الوصول إلى أهدافه كان لا بد من التركيز على تعزيز دور القطاع الخاص وذلك من خلال خلق البيئة الاستثمارية المناسبة له وأنجاز الأجراءات الكفيلة بضبط نفقات الدولة و زيادة ايراداتها بالشكل الذي يضمن استمرار النمو الاقتصادي من خلال تطبيق الأصلاحات الضريبية الهادفة إلى زيادة مرونة و شمولية النظام الضريبي في المملكة الأردنية الهاشمية .

### ❖ المرحلة الثالثة 1999-2004 :

تم التفاوض بشأن برنامج الأصلاح الاقتصادي الثالث مع بعثة صندوق النقد الدولي و أقرت صيغته النهائية بتأريخ 1999/3/17 إذ لم تختلف أهدافه كثيراً عن البرنامج السابق من حيث التركيز على أهم

(38) ابتسام على حسين العزاوي ، مصدر سابق ، ص123.
(39) نبيل عماري وحسين شخاترة ، مصدر سابق ، ص160.

الاختلالات الهيكلية في الاقتصاد الأردني التي يجب تصحيحها عبر البرامج و السياسات الأصلاحية ، وتمثلت أهداف البرنامج بالآتي[40] :

- تحقيق زيادة متواصلة في معدلات النمو الاقتصادي و توقع تسجيل الناتج المحلي الاجمالي نمو معدله (2%) بالاسعار الثابتة لعام 1999 ، ليرتفع من (3%) إلى (4%) بحلول عام 2001 ويكون ذلك نتيجة زيادة حجم الاستثمارات و الصادرات .
- احتواء التضخم ضمن معدلات منخفضة تتراوح ما بين (2%) و(3%) سنوياً .
- تسجيل نمو في السيولة المحلية بمعدل (6%) ، (6.6%) ، (7.2%) في الأعوام 1999 ، 2000 ، 2001 على التوالي .
- تخفيض نسبة عجز الموازنة العامة الى الناتج المحلي الاجمالي قبل المساعدات إلى (7%) في عام 1999 و إلى (3.3%) باضافة المساعدات ، كذلك توقع انخفاض نسبة عجز الموازنة الى الناتج المحلي الاجمالي بمعدل (1.5%) سنوياً ليصل إلى (4%) عام 2001.

❖ **المرحلة الرابعة (2004-2006) :**

وبهذه المرحلة أعلن عن البدء بالخصخصة ، وتحرير التجارة من العديد من القيود والإجراءات التي سادت آنذاك، فبدأ العمل بتخفيض التعريفة الجمركية، والانتقال من ضريبة الاستهلاك وضريبة الدخل إلى ضريبة المبيعات، والعمل التدريجي على تطبيق ضريبة المبيعات الجديدة بإصدار قانون خاص بها وتعديله [41] . وقد أولت الحكومة اهتماما كبيرا بتحرير التجارة وتصحيح المسارات السابقة، فأصدرت العديد من التشريعات والأنظمة لتنظيم وتطوير وتشجيع التجارة، والصناعة، والاستثمار المحلي والأجنبي. كما أعادت الكثير من الترتيبات الكفيلة بتسهيله ، والإجراءات اللازمة لتبسيطها فضلا عن هيكلة بعض المؤسسات، وطورت تشريعاتها ونظم إدارتها، وأنشأت مؤسسات جديدة تلعب أدوارا مكملة لما هو موجود.

❖ **المرحلة الخامسة (2007 – 2012 ) :**

اتجهت الاردن خلال هذه المرحلة نحو تعزيز سياسة دعم الصادرات لاحتواء البطالة من خلال النركيز على الصناعات كثيفة العمل فضلا عن التركيز على قطاع التعليم وتطوير البنى التحتية والتشريعات التي تنظم وتوفر اسس العمل للقطاعات التي تحقق قيمة مضافة اعلى بالاعتماد على اقتصادات المعرفة [42].

## 3 . تقدير وتحليل اثر الاصلاحات الهيكلية على عجز الحساب الجاري

ابتداءاً لابد من الاشارة الى ان ميزان المدفوعات يعد اداة اقتصادية تحليلية لطبيعة اقتصاد الدولة من حيث هيكل الانتاج وهيكل الصادرات وحجم الاستثمارات ونوعية الانتاج وغيرها فضلاً عن انه يكشف المركز الخارجي للدولة ووضعها المالي ، وبهذا فهو يشكل اداة رئيسة لتحليل الجوانب النقدية من التجارة الدولية التي تساعد الدولة في رسم سياستها المالية والنقدية وسياسة سعر الصرف فيها . كما يمكن معرفة درجة الانكشاف الاقتصادي لبلد معين من خلال ميزان مدفوعاته لأنه يساعد على معرفة حجم التداخل بين الاقتصاد المحلي والاقتصاد الخارجي من خلال قياس اثر الصادرات والاستيرادات بالنسبة الى الناتج المحلي الاجمالي. ويعد الحساب الجاري اهم اصناف المدفوعات لانه يشكل دائماً اكبر حساب في ميزان المدفوعات فهو يؤلف الجوهر الحقيقي (العيني) للعلاقات الاقتصادية الدولية والسبب الاقتصادي الاساسي لوجود الاقتصاد الدولي نفسه بالاضافة الى انه يمثل الجزء الدولي الاجنبي من الدخل القومي لاقتصاد ما . ويتكون الحساب الجاري من الميزان التجاري الذي يشمل ميزان التجارة المنظورة والذي تسجل فيه (الصادرات والاستيرادات) من السلع وكذلك ميزان التجارة غير المنظورة الذي تسجل فيه الصادرات والاستيرادات من الخدمات اضافة الى حساب التحويلات من جانب واحد الذي لا يترتب عليه التزام من الطرف الاخر مثل تحويلات العاملين والمنح والهبات الرسمية وغير الرسمية ويلاحظ ان أي عملية تؤدي الى دخول نقد اجنبي تسجل في الدائن فيما تسجل كل عملية تؤدي الى خروج نقد اجنبي في الجانب المدين ، لذا نجد أن هذا الحساب يكشف اثر التعامل مع الخارج على الداخل والاستخدام .

---

(40) جليل كامل غيدان الجبوري ، مصدر سابق ، ص91.

(41) راضي العتوم،التجارة كمحرّك للتنمية في *منطقة* الإسكوا : حالة الأردن، ورقة عمل مقدمة إلى مؤتمر التمويل من أجل التنمية ، بيروت \ لبنان ( 6 – 8 ) حزيران، 2005 ، ص 3

Policy Review, World Trade Organization, WT/TPR/G/206, October, 2008,

(42) Jordan ,Trade p5.

**أ- توصيف النموذج**

**ومن خلال النظر الى النموذج الكينزي**

**Y = C + I + G + X - M…….. (1)**

**نجد ان ما ينتجه اقتصاد دولة ما من سلع وخدمات (Y) يتم امتصاصها محليا عن طريق الاستهلاك (C) والاستثمار (I) والانفاق الحكومي (G) ويمكن ان نطلق على مجموع هذه الفقرات بالاستيعاب المحلي (A) Domestic Absorption حيث إن**

**A = C + I + G……..…… (2)**

**وعند تعويض (2) في (1) واعادة الترتيب**

**Y – A = X – M…….. (3)**

**فإذا كان الفرق بين الصادرات والاستيرادات يمثل الميزان التجاري الذي يمثل الجانب الرئيسي في الحساب الجاري فإنه يكون في حالة عجز عندما يكون الناتج المحلي اقل من الاستيعاب المحلي (Y < A) اي ان ( M > X) ويكون في حالة فائض عندما يكون (Y > A) اي الاستيعاب المحلي اقل من الناتج المحلي عندها سيكون ( X < M)[43] .**

**كما يشمل مفهوم الادخار المحلي كلاً من الادخار العام (او الحكومي) والادخار الخاص**

**S = Sg + Sp ---------- (1)**

**حيث ان S تمثل اجمالي الادخار**

**Sg الادخار الحكومي Sp الادخار الخاص**

**والادخار هو عبارة عن الفرق بين اجمالي الدخل واجمالي الانفاق المحلي أما الاستثمار المحلي فإنه يشمل كلاً من الاستثمار الحكومي والخاص اضافة المخزون .**

**I = Ig + Ip + k---------- (2)**

**حيث ان :**

**I اجمالي الاستثمار k الاضافة الى المخزون**

**Ig استثمار حكومي Ip الاستثمار الخاص**

**فإذا كان الاستثمار المحلي اكبر من الادخار المحلي فهذا يبين ان اجمالي الانفاق يفوق مستوى الناتج في الاقتصاد عندها فإن الاستيرادات ستكون اكبر من الصادرات وبالعكس ، اذا كان الادخار المحلي اكبر من الاستثمار المحلي فهذا سيعني ان الانفاق الكلي هو اقل من حجم الناتج الكلي وسينعكس ذلك بشكل زيادة في الصادرات من السلع والخدمات لذا يصبح الفرق بين الادخار المحلي والاستثمار المحلي يمثل الفرق بين الصادرات والاستيرادات والتي تمثل بدورها عجز أو فائض الحساب الجاري CA ( current account) وذلك بافتراض عدم وجود عجز أو فائض حكومي .**

**CA = S – I-------- (3)**

**لذا فإن اي اختلال في العلاقة بين الادخار (S) والاستثمار (I) يمثل اختلالاً في الحساب الجاري CA لميزان المدفوعات[44] .**

**مما تقدم ولغرض توصيف دالة عجز الحساب الجاري ، نجد انه يرتبط بعلاقة دالية مع عدد من العوامل المؤثرة فيه بالشكل وعلى النحو الآتي :-**

---

**[43] أنظر في ذلك :**

1. **Robert Carbaugh, "International Economics " ,12th ed South Western , New York , 2009, p 387.**
2. **Kavous Ardalan, Marist Colleget " The Monetary Approach to Balance of Payments ; A review of the seminar Long –run Empirical Research "Academy for Economic Education vol 6 no.2, 2003, p 11.**

**[44] انظر في ذلك:**

1. **Onas A. Pugel " International Economics " 4th ed. Mc Graw – Hill , U.S.A, 2009, p.387.**
2. **N.Gregory Mankiw ," Macroeconomics ", 4th ed Worth Publisher , M.S.A, 2000, p 196.**

$$CAD = b_0 + b_1 \quad BD + b_2 \; TAX + b_3 \quad K + b_4 \quad \inf + b_5 \quad C + b_6 \quad Ex + b_7 \; i \; ------(1)$$

حيث إن

CAD هو المتغير التابع الذي يمثل عجز الحساب الجاري BD متغير مستقل يمثل عجز الموازنة

TAX الضرائب K مستوى التراكم الرأسمالي

Inf معدل التضخم مقاس بالتغير بالرقم القياسي للأسعار C الانفاق الاستهلاكي الخاص والعام

Ex سعر الصرف i سعر الفائدة

ونتيجة لوجود تغيرات هيكلية في الاقتصاد الاردني خلال مدة البحث يصعب قياسها في الوقت الذي يهدف البحث الى الوقوف على اثرها فقد تم الاستعانة بالمتغير الوهمي كما يمكن إضافة الزمن كعنصر أخر يوضح تأثير متغيرات محذوفة لم تظهر في النموذج .

## ب- تقدير وتحليل العوامل المؤثرة في عجز الحساب الجاري

وبعد ان تطرقنا الى الاصلاحات الهيكلية في الاقتصاد الاردني في ظل ضيق السوق الانتاجي المحلي ومحدودية الموارد مما اوجب الاعتماد على الاستيراد الخارجي لتمويل المشاريع التنموية ، تم اجراء تحليل الانحدار بالاعتماد على طريقة المربعات الصغرى الاعتيادية للوقوف على اثر هذه الاصلاحات على الحساب الجاري فضلا عن اختبار عدد من المتغيرات المستقلة الاخرى المؤثرة في المتغير التابع عجز الحساب الجاري والتي يعتقد انها لعبت دوراً هاماً في الاقتصاد الاردني خلال مدة البحث .لذا سنعمل على التعرف على طبيعة السلاسل الزمنية للمتغيرات المعتمدة في النموذج وفحص مدى استقراريتها والوقوف على ما إذا كانت مستقرة عند المستوى الاصلي أما أنها حققت استقراريتها باعتماد الفروق وصولاً للتأكد من عدم وجود انحدار زائف قبل اجراء التقدير باعتماد طريقة المربعات الصغرى الاعتيادية (OLS). وقد تم اختبار استقرارية السلاسل الزمنية من خلال :-

### 1) دالة الارتباط الذاتي ACF

باستخدام البرنامج الاحصائي Eviews ورسم شكل الانتشار Sample correlogram لمعاملات الارتباط الذاتي للمتغيرات المؤثرة في عجز الحساب الجاري المتمثلة في عجز الموازنة والتراكم الراسمالي والتضخم مقاسا بالتغير في الرقم القياسي للاسعار والضرائب للمدة قيد البحث ، لوحظ عدم استقرارية المتغيرات في المستوى الاصلي مما تطلب معالجة البيانات بأخذ الفرق الاول فتحولت السلاسل الزمنية الى سلاسل زمنية مستقرة بالفرق الاول $I_{(1)}$ ، ويظهر الشكل (1) اشكال الانتشار لمعاملات الارتباط للمتغيرات المذكورة انفاً.

**شكل (1)**

**دالة الارتباط الذاتي والارتباط الذاتي الجزئي للمتغيرات المؤثرة في عجز الحساب الجاري عند الفرق الاول**

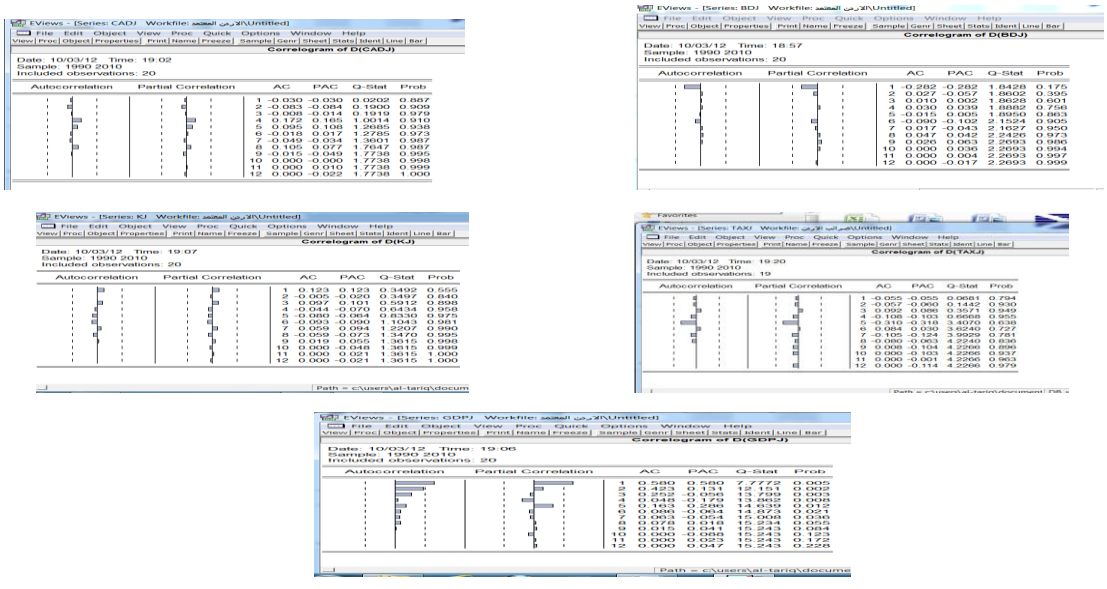

المصدر : عمل الباحثين بالاعتماد على البرنامج الاحصائي (E views .5)

## 2) تحليل نتائج اختبار ديكي فولر الموسع (ADF)

تعد اختبارات جذر الوحدة من الاختبارات الدقيقة لتحديد مدى استقرارية السلاسل الزمنية وتحديد مدى تكاملها وقد عملنا على الافادة من اختبار ديكي فولر الموسع **Augmented Dickey Fuller** لتحليل استقرارية السلاسل الزمنية للمتغيرات المعتمدة في النموذج وهي عجز الحساب الجاري وعجز الموازنة وعرض النقد الحقيقي بالمفهوم الضيق ومعدلات التضخم مقاسة بالتغير في الرقم القياسي للأسعار ومعدلات التراكم الرأسمالي ، حيث يتم فحص قيمة $(\tau)$ المحتسبة ومقارنتها مع $(\tau)$ الجدولية استناداً الى جداول $(\tau)$ عند مستوى معنوية (1%) و (5%) و (10%) وقد لوحظ استقرارية السلاسل الزمنية للمتغيرات المشار اليها في اعلاه عند الفرق الاول هذا يعني قبول فرض العدم Ho : ρ=o ورفض الفرض البديل H1 : ρ =1 اي قبول استقرارية هذه السلاسل الزمنية عند الفرق الاول اي انها مستقرة من الدرجة الاولى ولا تحوي على جذر الوحدة مما يعني امكانية اعتماد طريقة المربعات الصغرى الاعتيادية (OLS) في تقدير العلاقة بينها .

ومن الجدول (1) نجد ان السلسلة الزمنية لمتغير عجز الحساب الجاري قد اثبتت استقراريتها استنادا الى اختبار ديكي فولر بدون وجود الحد الثابت والاتجاه الزمني حيث بلغت $(\tau)$المحتسبة (4.35-) وهي اكبر من $(\tau)$الجدولية البالغة (2.69) على التوالي عند مستوى معنوية 1%. اما بالنسبة للسلسلة الزمنية لمتغير عجز الموازنة قد اثبتت استقراريتها عن الفرق الاول بوجود الحد الثابت والاتجاه الزمني حيث بلغت $(\tau)$ المحتسبة (5.75-) وهي اكبر من $(\tau)$ الجدولية البالغة (4.53-)عند مستوى معنوية (1% ). كما اثبت اختبار (ADF) استقرارية متغير عرض النقد الحقيقي بالمفهوم الضيق بوجود الحد الثابت حيث بلغت قيمة $(\tau)$ المحتسبة (3.01-) وهي اكبر من قيمة $(\tau)$ الجدولية (2.65-) عند مستوى معنوية 10% . اما متغير التضخم فقد اثبت الاختبار استقرارية السلسلة بدون اعتماد الحد الثابت والاتجاه الزمني حيث بلغت قيمة $(\tau)$ المحتسبة ( 8.79- ) وهي اكبر من قيمتها الجدولية البالغة ( 2.69- ) عند مستوى معنوية ( 1% ).كما اثبت الاختبار ذاته استقرارية السلسلة الزمنية لمتغير التراكم الرأسمالي بدون وجود الحد الثابت والاتجاه الزمني فقد بلغت قيمة $(\tau)$ المحتسبة (3.12-) وهي اكبر من قيمتها الجدولية البالغة ( 2.69-) عند مستوى معنوية 1% في الوقت

**جدول ( 1 )**

**اختبار استقرارية المتغيرات عند الفرق الاول باستخدام اختبار ADF**

| المتغير | الصيغة | المعلمة | $(\tau)$ المحتسبة | $(\tau)$ الجدولية | مستوى المعنوية% | نتيجة الاختبار |
|---|---|---|---|---|---|---|
| BD | ثابت واتجاه | -1.34 | -5.75 | -4.53 | 1 | مستقرة |
| CAD | بدون | -1.02 | -4.35 | -2.69 | 1 | مستقرة |
| $\frac{M_1}{P}$ | حد ثابت | -0.696 | -3.01 | -2.65 | 10 | مستقرة |
| INF | بدون | -1.671 | -8.79 | -2.69 | 1 | ستقرة |
| K | بدون | -0.733 | -3.12 | -2.69 | 1 | مستقرة |

**المصدر : عمل الباحثين بالاعتماد على البرنامج الاحصائي (E views .5)**

وبعد التحقق من استقرارية السلاسل الزمنية للمتغيرات المعتمدة في تقديرمعادلة الانحدار للتحقق من عدم زيف النتائج التي سيتم التوصل اليها ، تم اجراء الانحدار باعتماد طريقة المربعات الصغرى الاعتيادية وكانت النتائج على النحو الآتي :-

| المتغيرات المستقلــة | | | | | الحد الثابت | المتغير التابع |
|---|---|---|---|---|---|---|
| T | D | TAX | Inf | K | BD | |
| 520<br>(6.9) | 1897<br>(5.9) | -5.27<br>(-6.19) | -75.7<br>(-2.6) | -0.463<br>(-2.3) | 0.967<br>(2.5) | 801<br>(1.8) | CAD<br>(t) |
| DW = 2.1 | $\overline{R}^2 = 93.2$ | | $R^2$=%95.3 | | F= 44.15 | | |

حيث ان :

CAD عجز الحساب الجاري وهو المتغير التابع

BD عجز الموازنة

K اجمالي تكوين رأس المال الثابت بالأسعار الثابتة لسنة اساس 2006.

Inf معدل التضخم

TAX الضرائب والتي تمثل الضرائب على الانتاج والمستوردات

D المتغير الوهمي الذي اظهر اثر الاصلاحات الهيكلية على الاقتصاد الاردني واحداث تغيرات هيكلية فيه بدءاً من عام 1990 حتى عام 2000 . على وفق أختبار Chow test

T يمثل متغير الزمن

من خلال النظر الى الاختبارات الاحصائية فقد اظهر اختبار (t ) معنوية المتغيرات المستقلة حيث اتضح ان قيمتها المحتسبة اكبر من قيمتها الجدولية بمستوى معنوية 5% والبالغة (1.7) كما اشار ارتفاع قيمة (F) المحتسبة الى (44.15) الى معنوية النموذج بشكل عام فضلا عن ان ارتفاع قيمة معامل التحديد R2 البالغة 95% والتي تشير الى ارتفاع القوة التوضيحية للنموذج حيث ان نحو 95% من التغيرات في عجز الحساب الجاري تفسرها المتغيرات التوضيحية الظاهرة في النموذج كما اظهر اختبار DW البالغة قيمته (2.1) عدم وجود ارتباط ذاتي بين حدود الخطأ العشوائية للمتغيرات المستقلة وفي الوقت ذاته فقد اظهر اختبار كلاين عدم وجود ارتباط خطي متعدد حيث ان $R^2 > (r_{xi}x_j)^2$

من معادلة الانحدار اوضحت معلمة المتغير الوهمي D ان للاصلاحات الهيكلية في الاقتصاد الاردني اثراً ايجابياً في زيادة عجز الحساب الجاري ، ويعد هذا امراً منطقياً في اقتصاد يمتاز بمحدودية الموارد الاقتصادية وضعف القاعدة الانتاجية وعدم قدرة عوائد الصادرات على توفير العملات الصعبة لمواجهة متطلبات التنمية ومتطلبات الاصلاحات الهيكلية مما ترتب عليه زيادة عجز الحساب الجاري .

كما اظهرت معادلة الانحدار زيادة عجز الموازنة بوحدة واحدة يؤدي الى زيادة عجز الحساب الجاري بمقدار (0.96) وحدة ، فقد اوضح الجدول( 2) ظهور فائض في الموازنة الاردنية للمدة من – 1996 1991 ارتفع من 20 مليون دينار عام 1991 بنسبة ( 0.5%) من الناتج المحلي الاجمالي ليصل الى 99 مليون دينار عام 1996 بنسبة (1.9%)من الناتج المحلي الاجمالي.

جدول (2)

نسبة عجز الموازنة والحساب الجاري الى الناتج المحلي الاجمالي في الاردن للمدة 1990-2010

(مليون دينار) بالأسعار الثابتة 2006= 100

| السنة | GDP | نسبة التطور | BD | CAD | %BD/GD | %CAD/GD |
|---|---|---|---|---|---|---|
| 1990 | 4159 | | 154 | -289 | 3.7 | -7.0 |
| 1991 | 4108 | -1.2 | -20 | -166 | -0.5 | -4.0 |
| 1992 | 4696 | 14.3 | -270 | -944 | -5.8 | -20.1 |
| 1993 | 4787 | 1.9 | -101 | -996 | -2.1 | -20.8 |
| 1994 | 5181 | 8.2 | -147 | -396 | -2.8 | -7.6 |
| 1995 | 5512 | 6.4 | -21 | -300 | -0.4 | -5.4 |
| 1996 | 5334 | -3.2 | -99 | -493 | -1.9 | -9.2 |
| 1997 | 5563 | 4.3 | 129 | -148 | 2.3 | -2.7 |
| 1998 | 5722 | 2.9 | 359 | -234 | 6.3 | -4.1 |
| 1999 | 5851 | 2.2 | 269 | 329 | 4.6 | 5.6 |
| 2000 | 6158 | 5.3 | 244 | -421 | 4.0 | -6.8 |
| 2001 | 6405 | 4.0 | 265 | -496 | 4.1 | -7.7 |
| 2002 | 6646 | 3.8 | 300 | -61 | 4.5 | -0.9 |
| 2003 | 7111 | 7.0 | 222 | 427 | 3.1 | 6.0 |
| 2004 | 7904 | 11.2 | 244 | -596 | 3.1 | -7.5 |
| 2005 | 8461 | 7.0 | 507 | -2541 | 6.0 | -30.0 |
| 2006 | 9363 | 10.7 | 443 | -2137 | 4.7 | -22.8 |
| 2007 | 10317 | 10.2 | 587 | -2981 | 5.7 | -28.9 |
| 2008 | 11706 | 13.5 | 283 | -2337 | 2.4 | -20.0 |
| 2009 | 12689 | 8.4 | 1274 | -1629 | 10.0 | -12.8 |
| 2010 | 13189 | 3.9 | 1468 | -1833 | 11.1 | -13.9 |
| معدل لنمو | 2.4 | | | | | |

المصدر : المملكة الأردنية الهاشمية ، البنك المركزي الأردني ، النشرات الاحصائية السنوية لسنوات مختلفة

إن هذا ناجم عن زيادة الايرادات الضريبة من 607 مليون دينار عام 1991 والتي تشكل 37% من اجمالي الايرادات لتصل الى 1101 مليون دينار عام 1996 لتشكل 50% من اجمالي الايرادات جدول (3) مقابل تحقيق كل من النفقات الجارية والاستثمارية ثباتاً نسبياً كمعدل خلال المدة ذاتها فقد بلغ متوسط نسبة النفقات الجارية الى اجمالي النفقات خلال هذه المدة 63% في حين بلغ متوسط نسبة النفقات الجارية الى اجمالي النفقات 37% خلال المدة ذاتها جدول (3) . لذا نجد ان ثبات الانفاق مقابل زيادة الايرادات الضريبية كان السبب في تحقيق فائض في الموازنة الأردنية فضلاً عن المساعدات التي تلقتها الأردن خلال هذه المدة ممثلة بمنحة النفط العراقي والمساعدات الخارجية التي انعكست في تحقيق هذا الفائض .

اما المدة من 1996 -2010 فيوضح جدول (3) ارتفاع اجمالي الانفاق من 2102 مليون دينار عام 1996 ليصل الى 5330 مليون دينار عام 2010 ، فقد ارتفعت النفقات الجارية من (1430) مليون دينار عام 1996 بنسبة 68% من اجمالي الانفاق لتصل الى (4052) مليون دينار عام 2010 بنسبة 76% من اجمالي الانفاق في الوقت الذي ارتفعت فيه النفقات الاستثمارية من (672) مليون دينار عام 1996 بنسبة 32% من اجمالي الانفاق لتصل (1277) مليون دينار عام 2010 بنسبة 24% من اجمالي النفقات مقابل ارتفاع الايرادات الضريبية من 1056 مليون دينار عام 1997 ليصل الى (1840) مليون دينار عام

**جدول (3)**

**الايرادت والنفقات في الاردن للمدة 1990 - 2010 بالاسعار الثابتة ( 2006=100% ) (مليون دينار )**

| السنة | اجمالي النفقات | الانفاق الجاري | نسبة الانفاق الجاري/ اجمالي الانفاق | الانفاق الاستثماري | نسبة الانفاق الاستثماري / اجمالي الانفاق | اجمالي الايرادات | اجمالي الايرادات الضريبية | الايرادات نسبة الضريبية /اجمالي الايرادات |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| 1990 | 1687 | 1043 | 62 | 643 | 38 | 1533 | 613 | 40 |
| 1991 | 1624 | 1036 | 64 | 588 | 36 | 1645 | 607 | 37 |
| 1992 | 1690 | 1114 | 66 | 576 | 34 | 1960 | 806 | 41 |
| 1993 | 1845 | 1136 | 62 | 709 | 38 | 1946 | 862 | 44 |
| 1994 | 1933 | 1204 | 62 | 729 | 38 | 2080 | 990 | 48 |
| 1995 | 2136 | 1352 | 63 | 783 | 37 | 2156 | 1004 | 47 |
| 1996 | 2102 | 1430 | 68 | 672 | 32 | 2201 | 1101 | 50 |
| 1997 | 2191 | 1505 | 69 | 686 | 31 | 2062 | 1056 | 51 |
| 1998 | 2420 | 1591 | 66 | 829 | 34 | 2061 | 1224 | 59 |
| 1999 | 2458 | 1980 | 81 | 477 | 19 | 2189 | 1246 | 57 |
| 2000 | 2618 | 2216 | 85 | 402 | 15 | 2374 | 1131 | 48 |
| 2001 | 2725 | 2250 | 83 | 475 | 17 | 2461 | 1210 | 49 |
| 2002 | 2768 | 2195 | 79 | 573 | 21 | 2467 | 1265 | 51 |
| 2003 | 3171 | 2442 | 77 | 729 | 23 | 2949 | 1222 | 41 |
| 2004 | 3497 | 2614 | 75 | 883 | 25 | 3253 | 1463 | 45 |
| 2005 | 3760 | 3090 | 82 | 670 | 18 | 3253 | 1794 | 55 |
| 2006 | 3912 | 3118 | 80 | 794 | 20 | 3469 | 1782 | 51 |
| 2007 | 4380 | 3575 | 82 | 805 | 18 | 3793 | 1933 | 51 |
| 2008 | 4551 | 3748 | 82 | 804 | 18 | 4268 | 1918 | 45 |
| 2009 | 5087 | 3868 | 76 | 1219 | 24 | 3813 | 1930 | 51 |
| 2010 | 5330 | 4052 | 76 | 1277 | 24 | 3862 | 1840 | 48 |
| معدل النمو | | | | | | 1.2 | 2.3 | 48 |

المصدر : المملكة الأردنية الهاشمية ، البنك المركزي الأردني ، النشرات الاحصائية السنوية لسنوات مختلفة

2010 في الوقت الذي انخفضت فيه نسبتها الى اجمالي الايرادات من 51% الى 48% لذا نجد ان زيادة النفقات الجارية والاستثمارية مقابل انخفاض الايرادات الضريبية التي تمثل كأجمالي نسبة 48% من اجمالي الايرادات كان السبب في نشوء العجز في الموازنة الاردنية للمدة الثانية . ان زيادة الانفاق الحكومي ممثلاً في زيادة النفقات الجارية التي تشكل 71% من اجمالي النفقات والنفقات الاستثمارية التي تشكل 29% من اجمالي النفقات ولد زيادة في اجمالي الطلب الكلي الاستهلاكي والاستثماري انعكس في زيادة الاستيرادات حيث ارتفعت الاستيرادات من (2914) مليون دينار عام 1990 ليصل الى 8877 مليون دينار عام 2010 محققاً زيادة في عجز الميزان التجاري من (1810) مليون دينار عام 1990 ليصل الى (4868) مليون دينار عام 2010 يوضحها جدول(4) انعكس على زيادة عجز الحساب الجاري من (289) مليون دينار عام

1990 ليصل الى (1833) مليون دينار عام 2010 . على الرغم من ارتفاع حجم الصادرات من (1104) مليون دينار عام 1990 الى (4009) مليون دينار عام 2010 حيث يعد العراق سوق الصادرات الاول بالنسبة للأردن خاصة خلال عقد التسعينيات بموجب برنامج الامم المتحدة النفط مقابل الغذاء.

ولم يتوقف عجز الحساب الجاري على عجز الميزان التجاري فحسب بل اثر حساب صافي التحويلات الخارجية تأثيراً كبيراً في ذلك فقد ارتفع صافي التحويلات الخارجية من (1323) مليون دينار عام 1990 ليصل الى (2249) مليون دينار عام 2010 بسبب استقطاب الاردن للعمالة الوافدة من العراق ولبنان نتيجة سوء الظروف السياسية والاقتصادية في المنطقة . في الوقت ذاته ازداد الناتج المحلي الاجمالي من (4159) مليون دينار عام 1990 الى (13189) مليون دينار عام 2010 بمعدل نمو بلغ (2.4%) كما يظهر في الجدول (2) بسبب الحروب التي شهدتها المنطقة سواء في العراق او لبنان مقابل ظروف الاستقرار السياسي في الأردن التي ادت الى جذب المستثمرين نحو الاستثمار في الاقتصاد الاردني فضلاً عن الاجراءات التي اتخذتها الأردن من اجل خلق بيئة استثمارية جاذبة من خلال منح التسهيلات اللازمة واعتماد سياسة الانفتاح الاقتصادي كأحد مرتكزات السياسة الاقتصادية العامة وتحقيق الاصلاحات الهيكلية ، فانفتاح الاقتصاد الأردني نقله من مرحلة اتسمت بالحماية والدعم الحكومي والاعتماد على الميزه النسبية الى مرحلة قائمة على التحرر الاقتصادي ورفع الانتاجية وتطوير الميزه التنافسية للقطاع الخاص وتحسين مقدرة الشركات المحلية على النفاذ الى الاسواق الدولية فقد تبنت الحكومة الأردنية منذ عام 1989 برنامجاً تدريجيا وعلى وفق مراحل لاصلاح نظام التجارة وإزالة القيود امام حركة رأس المال والاستثمار الاجنبي[45] والذي يتضمن مجموعة من الاجراءات والاتفاقيات الخاصة بتحرير التجارة وتشجيع الاستثمار .ومن اهم هذه الاجراءات والاتفاقيات عقد الأردن مجموعة من اتفاقيات التجارة الحرة مع بعض الدول العربية ومع الولايات المتحدة الامريكية ودول الاتحاد الاوربي بغية جذب الاستثمارات الاجنبية اليها[46] . كما عملت على انشاء مناطق صناعية مؤهلة توفر للبضائع المصنعة فيها قوة النفاذ الى الاسواق الاخرى دون اي رسوم او ضرائب كمركية ودون تطبيق نظام الحصص . ولغرض تسهيل دور الأردن كمركز تجاري اقليمي فقد انشأت الأردن عدد من المناطق الحرة الخاصة والعامة والتي سمح للبضائع من العبور منها دون دفع اي رسوم كمركية او ضرائب استيراد وتعد منطقة العقبة الحرة اول هذه المناطق في الاردن.

كما اظهرت نتائج الانحدار ان زيادة حجم التراكم الرأسمالي بوحدة واحدة يؤدي الى انخفاض عجز الحساب الجاري بـ 0.46 وحدة فمن ملاحظة جدول (5) نجد زيادة اجمالي تكوين رأس المال من (1172) مليون دينار عام 1990 الى (4144) مليون دينار عام 2010 بمعدل نمو سنوي بلغ (2.3%) وهذا ناتج عن احداث تغييرات هيكلية في طبيعة الاقتصاد الأردني والذي اثر بشكل العام وملحوظ على الناتج المحلي الاجمالي فقد كان لنمو قطاع الصناعة التحويلية كأحد مظاهر هذا التغير الهيكلي اثراً هاماً في نمو الناتج المحلي والصادرات حيث ان نمو هذا القطاع نسبة 1% ادى الى نمو الناتج المحلي الاجمالي والصادرات بمقدار 1.1% و2.8% على التوالي [47] .

---

(45) المملكة الأردنية الهاشمية ، البنك المركزي الأردني ، التقرير الاقتصادي لسنة 2002 ، ص10.

(46) زكية احمد مشعل ، زياد محمد ابو ليلى ، اثر الاستثمار الاجنبي المباشر على النمو الاقتصادي ، دراسة تطبيقية على الاردن ، مجلة العلوم الاقتصادية والادارية جامعة اليرموك ، المجلد 23 العدد الاول.2007 ، ص13.

(47) قاسم محمد الحموري ، عهود عبد الحفيظ " الاداء التصديري الاردني واثره في النمو الاقتصادي " مجلة جامعة دمشق العدد الاول 2001 ، ص1

**جدول (4)**

**الحساب الجاري ودرجة الانفتاح الاقتصادي في الاردن للمدة 1990– 2010( مليون دينار ) بالأسعار الثابتة (2006 =100%)**

| السنة | الاستيرادات | الصادرات + إعادة التصدير | الميزان التجاري | ميزان الخدمات | حساب الدخل | صافي التحويلات الجارية | الحساب الجاري | الناتج المحلي الاجمالي | درجة الانفتاح الاقتصادي |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| 1990 | 2914 | 1104 | -1810 | 197 | 0 | 1323 | -289 | 4159 | 97 |
| 1991 | 2669 | 1203 | -1466 | 190 | 0 | 1110 | -166 | 4108 | 94 |
| 1992 | 3323 | 1245 | -2078 | 233 | 0 | 901 | -944 | 4696 | 97 |
| 1993 | 3523 | 1242 | -2282 | 123 | 0 | 1162 | -996 | 4787 | 100 |
| 1994 | 3316 | 1397 | -1919 | 223 | 0 | 1301 | -396 | 5181 | 91 |
| 1995 | 3553 | 1702 | -1850 | 162 | 0 | 1388 | -300 | 5512 | 95 |
| 1996 | 3918 | 1658 | -2260 | 86 | 0 | 1681 | -493 | 5334 | 105 |
| 1997 | 3635 | 1627 | -2008 | 220 | 0 | 1640 | -148 | 5563 | 95 |
| 1998 | 3291 | 1549 | -1742 | 36 | 0 | 1472 | -234 | 5722 | 85 |
| 1999 | 3176 | 1565 | -1611 | 73 | 0 | 1866 | 329 | 5851 | 81 |
| 2000 | 3902 | 1612 | -2290 | -70 | 85 | 1854 | -421 | 6158 | 90 |
| 2001 | 4062 | 1913 | -2149 | -199 | 135 | 1717 | -496 | 6405 | 93 |
| 2002 | 4157 | 2268 | -1889 | -89 | 63 | 1854 | -61 | 6646 | 97 |
| 2003 | 4596 | 2466 | -2130 | -113 | 104 | 2565 | 427 | 7111 | 99 |
| 2004 | 6335 | 3075 | -3260 | -57 | 214 | 2507 | -596 | 7904 | 119 |
| 2005 | 7835 | 3227 | -4608 | -157 | 253 | 1971 | -2541 | 8461 | 131 |
| 2006 | 8188 | 3690 | -4498 | -45 | 321 | 2085 | -2137 | 9363 | 127 |
| 2007 | 9284 | 3880 | -5403 | 21 | 463 | 1938 | -2981 | 10317 | 128 |
| 2008 | 10105 | 4720 | -5386 | 209 | 414 | 2426 | -2337 | 11706 | 127 |
| 2009 | 8526 | 3818 | -4708 | 443 | 361 | 2274 | -1629 | 12689 | 97 |
| 2010 | 8877 | 4009 | -4868 | 498 | 289 | 2249 | -1833 | 13189 | 98 |

**المصدر : عمل الباحثين بالاعتماد على نشرات البنك المركزي للمملكة الاردنية الهاشمية لسنوات مختلفة**

**درجة الانفتاح الاقتصادي = (الصادرات + الاستيرادات ) /الناتج المحلي الاجمالي × 100**

**جدول (5)**

**التراكم اراسمالي في الاردن للمدة 1990 – 2010 بالاسعار الثابتة (2006 =100 % ) (مليون دينار )**

| السنة | 1990 | 1991 | 1992 | 1993 | 1994 | 1995 | 1996 | 1997 | 1998 | 1999 | 2000 | 2001 | 2002 | 2003 | 2004 | 2005 | 2006 | 2007 | 2008 | 2009 | 2010 |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| التراكم | 1172 | 1058 | 1074 | 1872 | 1953 | 1913 | 1860 | 1656 | 1440 | 1631 | 1517 | 1567 | 1577 | 1701 | 2436 | 3238 | 3025 | 3505 | 3905 | 3752 | 4144 |

**المصدر : المملكة الأردنية الهاشمية ، البنك المركزي الأردني ، النشرات الاحصائية السنوية لسنوات مختلفة .**

**اما معدلات التضخم مقاسه بالتغير في الرقم القياسي للأسعار فقد اوضحت معادلة الانحدار ان زيادة معدل التضخم بوحدة واحدة يؤدي الى انخفاض عجز الحساب الجاري ب( 75 ) وحدة فمن الجدول (6) نجد ان**

معدلات التضخم قد انخفضت من 8% عام 1990 لتصل الى 5% عام 2010 وبلوغه ادنى مستوى 1% عامي 1999 – 2000 مع اعتماد البنك المركزي سياسة ناجحة في تثبيت سعر الصرف انعكس على المحافظة على قيمة الدينار الأردني مقابل العملات الاجنبية وبالتالي تقليل اثر التقلبات في الاسعار النسبية المحلية مقارنة بالأسعار في الخارج ومن ثم تحديد اثر ذلك على سعر الصرف وبالتالي على حجم الصادرات والاستيرادات ومن ثم انعكاس ذلك على الحساب الجاري .

جدول (6)

معدلات التضخم في الاردن للمدة 1990 - 2010

| السنة | 1990 | 1991 | 1992 | 1993 | 1994 | 1995 | 1996 | 1997 | 1998 | 1999 | 2000 | 2001 | 2002 | 2003 | 2004 | 2005 | 2006 | 2007 | 2008 | 2009 | 2010 |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| معدل التضخم | 8 | 5 | 3 | 3 | 1 | 2 | 5 | 2 | 2 | 1 | 1 | 1 | 2 | 2 | 2 | 3 | 6 | 5 | 14 | 0 | 5 |

المصدر : عمل الباحثين بالاعتماد على النشرات الاحصائية للبنك المركزي الاردني لسنوات مختلفة

وكما اسلفنا فقد شكلت الايرادات الضريبية نسبة 48% من اجمالي الايرادات محققة معدل نمو بلغ 2.3% . فقد اوضحت معادلة الانحدار ان زيادة الايرادات الضريبة بوحدة واحدة يؤدي الى انخفاض عجز الحساب الجاري بمقدار (5.2) وحدة هذا يعني ان زيادة الضرائب على الاستيرادات تؤدي الى ارتفاع كلفة الاستيرادات وبالتالي انخفاض حجمها ومن ثم انخفاض عجز الميزان التجاري الذي ينعكس في انخفاض عجز الحساب الجاري هذا يؤكد امكانية اعتماد الأردن على الضرائب على الاستيرادات كأسلوب في معالجة جانب من العجز في الحساب الجاري .

من كل ما تقدم نجد انه على الرغم من زيادة الدخول في الأردن منذ تطبيق برنامج الاصلاح الاقتصادي ، ألا أن فجوة الفقر أخذت بالزيادة بالنسبة السكان فبعد أن كانت حوالي (24.5) مليون دينار عام 1989 و(10.4)مليون دينار عام 1993 ، ارتفعت لتبلغ ( 104.4) مليون ديناراً عام 1998 و(185) مليون دينار عام 1999 ، حتى أن نصف المجتمع الأردني اصبح تحت خط الفقر الذي قدر بـ (332) ديناراً شهرياً عام 1997، وقدرت نسبة الفقر في الأردن لنفس العام بحوالي 27.3% ، وذلك نتيجة اسباب عديدة ، يقف في مقدمتها برامج الاصلاح الاقتصادي وما تمخض عنها من أنحسار في الانفاق الحكومي وتقليص الدعم لذوي الدخول المحدودة [48] ، فضلاً عن سوء توزيع الدخل ، اضافة الى النمو السكاني المتزايد والذي بلغ حداً يصل الى 3.4% سنوياً. كما نجد ان الاصلاحات الهيكلية قد عمقت من درجة انكشاف الاقتصاد الاردني نحو الخارج نتيجة استمرار تزايد الانفاق العام في الاردن وخاصة الجاري منه واستمرار اعتمادها على الديون الخارجية في تمويل موازنتها ، فقد ارتفعت نسبة الديون الخارجية للحكومة الى الناتج المحلي الاجمالي من 20 % عام 2001 لتصل الى 37 % عام 2010 والجدول (7) يوضح ذلك

جدول (7)

حجم القروض في الاردن للمدة 2001 – 2010(مليون دينار)

| السنة | مجموع الدين الداخلي | حوالات الخزينة | القروض الخارجية | GDP | نسبة القروض /GDP |
|---|---|---|---|---|---|
| 2001 | 1397 | 1289 | 1304. | 6405 | 20 |
| 2002 | 1656 | 1521 | 1404.7 | 6646 | 21 |
| 2003 | 1815 | 1208 | 1345.6 | 7111 | 19 |
| 2004 | 2082 | 1500 | 1342.1 | 7904 | 17 |
| 2005 | 2468 | 2000 | 1763.9 | 8461 | 21 |
| 2006 | 2962 | 2500 | 1422. | 9363 | 15 |
| 2007 | 3696 | 3193 | 2099.9 | 10317 | 20 |
| 2008 | 5753 | 4423 | 4120.5 | 11706 | 35 |
| 2009 | 7086 | 5753 | 4618.7 | 12689 | 36 |
| 2010 | 7980 | 6384 | 4907.2 | 13189 | 37 |

المصدر : عمل الباحثين بالاعتماد على النشرات الاحصائية السنوية لصندوق النقد الدولي (IFS) لسنوات مختلفة .

( 48) ابتسام علي حسين ، مصدر سابق ، ص248 .

## الاستنتاجات

1. لقد تحققت فرضية البحث في ان سياسات الاصلاح الاقتصادي ادت الى زيادة عجز الحساب الجاري من خلال معلمة المتغير الوهمي (D ) نتيجة للحاجة لزيادة الاستثمارات لتمويل عملية التنمية في ظل ضعف القاعدة الانتاجية .
2. إن نجاح سياسات الإصلاح الاقتصادي أو إخفاقه يتوقف على مدى كفاءة النظام السياسي وفاعليته فضلا عن كفاءة الجهاز الإداري الذي يتولى الإشراف على تطبيق سياسات الإصلاح وتنفيذها ، وعلى مدى تعاون وتجاوب مؤسسات المجتمع المدني مع عملية الإصلاح هذه .
3. على الرغم من أن المؤشرات الرئيسة للأقتصاد الأردني تشير الى ان برامج الاصلاح الاقتصادي قد حققت أهدافها فيما يتعلق بمستوى الاستثمار حيث بلغ معدل النمو في مستوى التراكم الراسمالي (2.3%) للمدة قيد البحث وكذلك بالنسبة لمعدلات التضخم التي استقرت عند ادنى مستوى( 1%) ، الا أنه لايوضح فيما اذ كان تحقيق الاهداف نابعاً من استخدام الادوات التي يتطلبها جانب العرض ام جانب الطلب ام ان تلك الاهداف تحققت من جراء اسباب اخرى ، لاسيما ان الاقتصاد الاردني يعد اقتصاداً صغيراً ومفتوحاً على الخارج اذ ان النموفي مطلع التسعينات يمكن ان يعود جزء منه الى حالة عدم الاستقرار في منطقة الخليج العربي حيث ان تحويلات العاملين والمساعدات المالية قد اثرت تأثيراً ايجابياً في اتجاه تلك المؤشرات على الرغم من ان هذه التحولات ليس لها علاقة ببرامج الاصلاح الاقتصادي .
4. يتضح من معدلات نمو الناتج المحلي الاجمالي في الاقتصاد الأردني بأنها تمتاز بعدم الاستقرار ، ولازالت تعاني من محدودية القدرة على الانتاج ، ورافق ذلك كله عدم توازن في اسهام القطاعات في تكوين الناتج المحلي الاجمالي حيث كان لقطاع الصناعات التحويلية اثرا هاما في زيادته ، والذي انعكس سلباً على بقية المتغيرات الاقتصادية الكلية .
5. أن الاختلالات المتمثلة بالعجز في الموازنة العامة والعجز في الحساب الجاري ، وبالتالي العجز في ميزان المدفوعات هي نتائج لاختلالات اساسية في الاقتصاد الأردني ، ولايمكن اصلاحها عن طريق اللجوء الى القروض والمساعدات والتحويلات الخارجية كما اعتاد على ذلك الاقتصاد الأردني والتي ارتفعت من 20% عام 2001 لتصل الى 37% عام 2010، لأن توفر هذه القروض والمساعدات والتحويلات الخارجية مرتبطة بالظروف السياسية الدولية والاقليمة وهي خارجة عن ارادة صانع القرار الاقتصادي في الأردن.
6. أن برنامج الأصلاح الأقتصادي الأردني نجح في تحقيق اهدافه القصيرة الاجل ، والمتمثلة في الاستقرار المالي والنقدي ، وذلك من خلال السيطرة على التضخم وعجز الموازنة و اسعار صرف الدينار الأردني،الا انها لم تستطع تحسين وضع الحساب الجاري الذي استمر عجزه بالتزايد .
7. لم تستطيع سياسات الاصلاح الاقتصادي في الاردن من اقناع المستثمرين الاجانب لدخول الاسواق المالية فيها ، وذلك لصالح نشاطات الخصخصة فيها مما انعكس في عدم قدرة حساب راس المال على معالجة الخلل في الحساب الجاري .
8. ساهم تطبيق الخصخصة في الأردن وبصورة تدريجية وبخطوات مدروسة لاسيما في المراحل الاولى من تنفيذ البرنامج في تحقيق الاهداف المرجوه منه ، وخصوصاً بعد حصوله على دعم وتأييد الرأي العام بما حققه من توسيع لقاعدة الملكية للجمهور دون تأثيره في تقليل عجز الحساب الجاري.

## التوصيات

1. من الضروري مراعاة التدرج في الاصلاحات والأخذ بالبعد الاجتماعي لاية سياسة هيكلية في الأقتصاد، والدعوة الى تبني برامج تعتمد على مفهوم التنمية المستدامة والتي احد اركانها تنمية القوى البشرية الهادفة ليس للأصلاح الأقتصادي البحت فحسب بل مراعاة الجوانب الاجتماعية الناتجة عنها ، كمحاربة الفقر والبطالة ، وضمان عناصر اشباع الحاجات الاساسية من تعليم وصحة وغيرها .
2. العمل على وضع استراتيجية محددة للقروض الخارجية ، ترمي الى جعل القروض الخارجية ذات اهمية اقتصادية من خلال مساهمتها في زيادة الناتج المحلي الاجمالي وتقليل الاستيرادات وتوجيهها في مشاريع تنموية تخدم الاقتصاد الأردني وذات عائد كبير ، على ان يواكب ذلك استراتيجية بعيدة المدى ترمي الى الاعتماد على النفس لتعزيز قدرة الاقتصاد على الايفاء بأعباء القروض الخارجية بغية تقليل عجز الحساب الجاري
3. تنويع برامج الاصلاح الاقتصادي بالاعتماد على سياسات الطلب وسياسات العرض في الوقت نفسه ، مع زيادة فاعلية السياسة المالية لتقليص العجز في الموازنة العامة وتوفير عملات صعبة لتقليل عجز الحساب الجاري .

4. وجوب اعتماد مبادئ المساءلة والشفافية في تطبيق برامج الاصلاح الاقتصادي وتعريف فئات الشعب كافة حتى تشارك وتسهم في عملية انجاحها.
5. العمل على تهيئة المناخ الاستثماري المناسب لتحفيز الاستثمار الخاص المحلي والاجنبي لاستقطاب رؤوس الاموال وتطوير الآطر التشريعية والتنظيمية والرقابية والارتقاء بها بما يناسب المستويات الدولية لزيادة الثقة بسياسات الاصلاح وتشجيع المستثمرين الاجانب على الاستثمار في الاردن لزيادة الانتاج وتقليل عجز الحساب الجاري .
6. وضع سياسة استثمارية تعنى باستعمال عوائد الخصخصة المتوقعة من تطبيق برنامج الخصخصة والتي من شانها تخفيض عبء المديونية الخارجية وتقليل العجز في الموازنةالحكومية وبالتالي تقليل عجز الحساب الجاري .
7. ضرورة تصميم سياسات الاصلاح الاقتصادي التي تعمل على دعم وتشجيع القطاع الخاص وتحفيزه لزيادة الانتاج والاستثمار في كافة القطاعات وزيادة انتاج الانشطة الصناعية التصديرية التي تمتلك الاردن ميزة نسبيه وقدرة تنافسية في انتاجها ، ورفع مستوى الاداء في باقي الانشطة الصناعية والزراعية لتقليل الاستيرادات ومن ثم تقليل عجز الحساب الجاري .
8. اعتماد سياسات الأصلاح الأقتصادي المناسبة وعدم اللجوء الى النماذج الجاهزة التي تفرضها المؤسسات الدولية ( البنك وصندوق النقد الدوليين ) ، وبما يتلائم والواقع الاقتصادي والاجتماعي للاردن .
9. ضرورة التقويم المستمر لخطوات تنفيذ البرامج الاصلاحية ومقارنة الاداء بالاهداف المحددة سلفاً،ومتابعة تنفيذ تلك البرامج ،وذلك لاتخاذ الاجراءات اللازمة للأصلاح او التعديل في حينها ، نظراً لوجود العديد من المتغيرات الاقتصادية والسياسية على الصعيدين المحلي والعالمي .

## المصادر


1. أسعيد ، محمد توهيل عبد ، هذه هي العولمة المنطلقات المعطيات الآفاق ، مكتبة الفلاح ، الكويت ، 2002 .
2. الامم المتحدة ، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي اسيا ، اثر سياسات الاقتصاد الكلي والسياسات الاجتماعية على الفقر حالة الأردن ومصر والجمهورية اليمنية ، نيويورك ، 1997.
3. البلاوي ، حازم ، دور الدولة في الاقتصاد ، دار الشروق ، القاهرة ، 1999 .
4. البستاني ، باسل ، تمويل التنمية البشرية في الوطن العربي ، سلسلة دراسات التنمية البشرية ، الأمم المتحدة ، نيويورك 1996
5. الجبوري ، جليل كامل غيدان ، قياس أثر برامج الأصلاح الاقتصادي على الفجوة الغذائية في الوطن العربي مصر الأردن حالة دراسية ، أطروحة دكتوراة ، كلية الادارة والاقتصاد ، جامعة بغداد ، 2007 .
6. حسين ، مصطفى مهدي ، مدخل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي في التكييف الاقتصادي للدول النامية ، مجلة آفاق عربية ، السنة الثامنة عشر ، العدد الثالث ، دار الشؤون الثقافية العامة ، وزارة الثقافة والأعلام، بغداد ، آذار 1993 .
7. الحمش ، منير ، العولمة ليست الخيار الوحيد، الطبعة الأولى ، الأهالي للطباعة والنشر والتوزيع ، دمشق ، 1998.
8. الحموري ، قاسم محمد ، عهود عبد الحفيظ " الاداء التصديري الاردني واثره في النمو الاقتصادي " مجلة جامعة دمشق العدد الاول 2001 .
9. دولي ، ميكائيل ، ماتيسون ، دونالد ، التحرر المالي في البلدان النامية ، مجلة التمويل والتنمية ، صندوق النقد الدولي ، 1987
10. الرفاعي ، احمد حسين ، أزمة المديونية و برامج التصحيح الاقتصادي ، مجلة بحوث اقتصادية عربية ، الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية ، العدد (7) ، القاهرة ، 1997.
11. شتيوي ، موسى ، مراجعة نقدية لسياسات تقليص الفقر حالة الأردن ، ورقة مقدمة لاجتماع الخبراء للاسكوا بشأن تحسين مستويات المعيشة في دول المشرق العربي ، القاهرة ، 1997.
12. الطاهر ، مي عصام ، قياس و تحليل أثر برامج التكييف الهيكلي على فئات المجتمع ذات الدخل المحدود في الأردن ، اطروحة دكتوراة ، كلية الادارة والاقتصاد ، الجامعة المستنصرية ، 1999.
13. عبد العزيز ، اكرام ، الأصلاح المالي بين نهج صندوق النقد الدولي والخيار البديل ، الطبعة الأولى ، بيت الحكمة ، بغداد ، 2002
14. عبد الغفار ، هناء ، الاستثمار الأجنبي المباشر والتجارة الدولية الصين أنموذجاً ، بيت الحكمة ، بغداد ، 2002.

15. عبد الناصر ، ناصر ، ،سياسات الاصلاح واصلاح السياسات الاقتصادية في الوطن العربي ،مؤتمر لاصلاح الاقتصادي والسياسي في الوطن العربي ودور الاسواق المالية في التنمية الاقتصادية ، المجلس الاعلى لرعاية الفنون والاداب والعلوم الاجتماعية ، دمشق ،2005.
16. عبداللطيف ، اسار فخري ، اصلاح القطاع المالي والمصرفي في العراق ، مجلة علوم انسانية ، السنة الثالثة ، العدد 27 ، آذار 2006. متاح على الموقع الالكتروني : www.uluminsania.net
17. العتـــوم ، راضـــي ،التجـــارة كمحرّك للتنميـة في *منطقة* الإسكوا : حـالـة الأردن، ورقـة عمل مقدمة إلى مؤتـمر التـمويـل من أجل التنـميـــة ، بيروت \ لبنـان ( 6 – 8 ) حزيران، 2005 .
18. عجام ، ميثم صاحب و سعود ، علي محمد ، فخ المديونية الخارجية للدول النامية الأسباب والاستراتيجيات ، مراجعة مصطفى سليمان علي دفع الله ، دار الكندي ، الأردن ، 2006.
19. عريقات ، حربي محمد ، التنمية والتخطيط الاقتصادي (مفاهيم عامة مع التركيز على تجربة الأردن) ، عمان ، دار الكرمل ، 1993،.
20. العزاوي ، أبتسام علي حسين ، سياسات الأصلاح الاقتصادي وأنعكاساتها على التنمية البشرية دراسة لبلدان مختارة ، أطروحة دكتوراة ، كلية الادارة والاقتصاد ، جامعة بغداد ، 2009.
21. عماري ، نبيل و شخاتره ، حسين ، سياسات التكييف والإصلاح الهيكلي واثرها على التعطيل في الأردن ، ورقة مقدمة الى اجتماع الخبراء حول التعطل في الاسكوا ، عمان ،1993.
22. مرسي ، فؤاد ، هذا الانفتاح الاقتصادي ، الطبعة الثانية ، دار الوحدة للطباعة والنشر ، بيروت ، 1980.
23. مشعل ، زكية احمد ، ابو ليلى ، زياد محمد ، اثر الاستثمار الاجنبي المباشر على النمو الاقتصادي ، دراسة تطبيقية على الاردن ، مجلة العلوم الاقتصادية والادارية جامعة اليرموك ، المجلد 23 العدد الاول.2007.
24. المملكة الأردنية الهاشمية ، البنك المركزي الأردني ، التقرير الاقتصادي لسنة 2002.
25. المملكة الأردنية الهاشمية ، نظرة مستقبلية للاقتصاد الأردني البرنامج التنفيذي التنموي 2011-2013 ، وزارة التخطيط والتعاون الدولي ، 2010.
26. منظور ، امين ، لسان العرب ، دار الكتاب الحديث ، القاهرة ،2002.
27. المومني ، محمد احمد عقلة ، التحديات التي تواجه الاصلاح الاقتصادي وسبل تذليلها في الأردن مؤتمر الاصلاح الاقتصادي والسياسي في الوطن العربي ودور الاسواق المالية في التنمية الاقتصادية ، الطبعة الأولى، دمشق ، 2005.
28. النابلسي ، محمد سعيد ، المديونية الخارجية ومنهج التصحيح الاقتصادي في الأردن ، مركز الدراسات الإستراتيجية ، الجامعة الأردنية ، عمان ، الأردن ، 1993.
29. النجفي ، سالم توفيق ، سياسات التثبيت الاقتصادي والتكييف الهيكلي وأثرها في التكامل الاقتصادي العربي ، مراجعة حميد الجميلي، بيت الحكمة ، بغداد ، 2002.

## المصادر الاجنبية

1- Abdullahi A. l Sardar I. " Financial Liberalization in Developing Countries " Springer . NewYork. 2010.
2- Ardalan, Kavous, Colleget ,Marist " The Monetary Approach to Balance of payments ; A review of the seminal Long –run Empirical Research "Academy my for Economic Education vol 6 no.2, 2003.
- Carbaugh ,Robert, "International Economics " ,12th ed south western , New york , 2009. 3
4 - . Jordan ,Trade Policy Review, World Trade Organization, WT/TPR/G/206, October, 2008.
5- John, Replay " Understanding development " Lynner Rienner Pub. London . 2007 .
6- Mankiw, N.Gregory ," Macroeconomics " 4th ed worth publisher , M.S.A, 2000, p 196 Pugel, Onas A " International Economics " 4th ed. Mc Graw – Hill , U.S.A, 2009 , 7 -

.....
.....
.....